الاستعمار البريطاني ـ الفرنسي لشرق إفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين

د. عادل محمد حسين عليان م. م. خالد سعود كاظم
جامعة تكريت - كلية التربية / سامراء - قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تميز القرن التاسع عشر بوضوح الظاهرة الاستعمارية الأوربية، وكانت إفريقيا مجالاً من أخصب المجالات التي تأثرت بالزحف أو (التسابق) الاستعماري بين الدول الأوربية خلال هذا القرن والذي يليه أيضاً. إلا إن إفريقيا السوداء ظلت لغزاً بالنسبة لأوربا حتى مطلع القرن التاسع عشر بسبب التنافس الاستعماري.

وقد مثل الاتجاه لكشف داخل إفريقيا مرحلة هامة في استعمار القارة الإفريقية، إذ استفاد المستكشفون الأوربيون من التقدم العلمي والطبي الأوربي في إتمام عملية الكشف التي استغرقت أكثر من قرن (١٧٧٠ . ١٨٧٥ م) إذ تم في هذا العام الأخير الكشف عن جميع أحواض أنهار إفريقيا، ومن ثم تمهيد الطريق أمام الدول الاستعمارية الأوربية لاحتلال إفريقيا واستعمارها.

وفي أعقاب الاستكشافات الجغرافية، بدأ استعمار أجزاء عديدة من إفريقيا، إذ أنشأت البرتغال عدداً من المراكز التجارية على بعض جهات السواحل الغربية والشرقية الإفريقية، وأقامت حاميات عسكرية.

وعلى أثر قيام الثورة الصناعية في أوربا خلال القرن التاسع عشر، بدأت موجة جديدة واسعة من الاستعمار في إفريقيا، وتحديداً بعد عقد مؤتمر برلين ١٨٨٤ . ١٨٨٥ م، الذي أقر

سياسة (الباب المفتوح) في إفريقيا، وفتح الباب رسمياً أمام الدول الأوربية، للتسابق والتزاحم على امتلاك الأراضي الإفريقية.

يهدف هذا البحث الى دراسة أوضاع شرق إفريقيا وبداية صلاتها مع الاستعمار، إذ تم أولاً وقبل كل شيء التعريف بالاستعمار وما هو إطاره القانوني ومن ثم التطرق إلى أهمية الكشوف الجغرافية وعمليات التبشير الديني في إفريقيا لما حققته من تطور خطير في مسيرة تقدم وتنافس القوى الاستعمارية الكبرى، فضلاً عن التطرق لأهم الدوافع الأوربية لاستعمار القارة السمراء من خلال التركيز على الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية العسكرية، ثم الانتقال إلى تكوين المستعمرات البريطانية والفرنسية وبداية ظهور الأطماع الاستعمارية.

كما تناول البحث موضوع الصراع البريطاني . الفرنسي حول إفريقيا، وقد بينا فيه طبيعة ذلك الصراع المتضمن تحقيق مكاسب سياسية كل طرف على حساب الآخر، وجرى توضيح إحدى أوجه الاتفاقيات الاستعمارية في إفريقيا وهو التصريح البريطاني . الفرنسي لعام ١٨٦٢م والذي يوضح عمق التجاذبات السياسية بين القوتين الاستعماريتين لأجل الحصول على مناطق نفوذ هنا وهناك، وتم التطرق ايضاً الى حملة ماكيلوب التي استهدفت فتح طريق للمواصلات بين ساحل إفريقيا الشرقي ومديرية خط الاستواء المصري ومن ثم التداعيات السياسية لهذه الحملة.

وأشار البحث الى عملية التزاحم الاستعماري وتقسيم إفريقيا الشرقية من خلال عقد مؤتمر برلين ١٨٨٤ . ١٨٨٥م الذي وضع أسس تقسيم القارة الإفريقية بين الدول الأوربية الكبرى، على الرغم من أننا تناولنا وقبل الدخول في تفاصيل هذا المؤتمر نقطتان مهمتان هما أوضاع القارة قبيل انعقاد المؤتمر ومن ثم نشاط الدول الأوربية قبيله. وأخيراً فقد بحثت الدراسة في الأوضاع السياسية التي شهدتها قارة إفريقيا بعد مؤتمر برلين واتفاقية العام ١٨٨٦م التي حددت عملية تقسيم شرق إفريقيا وصولاً إلى الموقف العام وحتى بداية الحرب العالمية الأولى.

اعتمد البحث على عدد من المصادر المهمة والمتخصصة في دراسة تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، لعل من المناسب الإشارة إلى قسم منها كونها أفادت البحث بشكل فاعل

وكبير مثل كتاب (بريطانيا وشرق إفريقيا) لمؤلفه السيد رجب حراز، و(تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر) للدكتور حلمي محروس إسماعيل، و(المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا) للدكتور عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، و(إفريقيا في التاريخ المعاصر) للدكتور رأفت غنيمي الشيخ، والكتب الأجنبية مثل كتاب الحكم الإستعماري في أفريقيا (**Colonial Rule in Africa**) لمؤلفه (**F. B.**) ، وكتاب بريطانيا وأفريقيا (**Britani and Africa**) لمؤلفه (**K. Kirkwood**) فضلاً عن كتب المؤلف الانكليزي (**R. Coupland**) وبقية المصادر المستعملة في البحث والتي لا تقل أهمية عما ذكر.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا في انجاز هذا البحث وعلى وجه الخصوص مكتبة جامعة تكريت المركزية والقائمين عليها والمكتبة المركزية لجامعة الموصل والمكتبة المركزية لجامعة سامراء، وأتقدم بالشكر لكل الأصدقاء الذين زودوني بمصادر مهمة عن مرحلة الدراسة، وأول الشكر وآخره لله رب العالمين.

أوضاع شرق إفريقيا وبداية صلاتها مع الاستعمار

١. التعريف بالاستعمار:

ترجع جذور هذه الظاهرة إلى أقدم العصور التاريخية، إذ شهد العالم القديم إمبراطوريات استعمارية كبيرة كإمبراطورية (الاسكندر المقدوني) و (الإمبراطورية الرومانية).

وقد حدث جدل واسع بين المؤرخين والكتاب في تحديد أصل ومعنى هذه المفردة، فتارة يعرف بأنه ((امتداد لنفوذ سياسي لدولة ما على دولة أخرى))، وان هذا النفوذ لا بد أن يصاحبه احتلال عسكري، إذ من الممكن أن يكون النفوذ السياسي سابقاً للاحتلال العسكري أو لاحقاً له[1].

ويطلق القانون الدولي لفظة (المستعمرات) على كل الأقاليم التي تستوطنها شعوب متخلفة، يتم ضمها من قبل دولة أخرى متقدمة تبسط عليها سيادتها المطلقة.

وقد اعترفت القواعد الدولية بالنظام الاستعماري، وعدّت المستعمرة جزءاً من الدولة الاستعمارية، وإدارتها من صميم أعمال السيادة الداخلية لتلك الدولة، كما أهمل القانون الدولي شعوب تلك المناطق، ولا يعترف لها بأي حق سواء كان حق السيادة، أو حق الشخصية الدولية، أو حق التعامل الدولي، إذ يعدها خارج نطاق القواعد الدولية[٢].

ويسلط لنا (جول فيري)، رئيس وزراء فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر، الضوء على إغراض الدول الأوربية الاستعمارية بقوله: ((إن شعوب أوربا تطمع في الاستيلاء على مستعمرات لأغراض ثلاث هي: الطمع في خاماتها، ثم الاستحواذ على أسواقها لبيع ما تنتجه من مصنوعات، وأخيراً الاستثمار لرؤوس الأموال الفائضة بها))[٣].

إن مصطلح (الاستعمار) له مدلول واحد[٤]، لكن مضامينه واتجاهاته وأساليبه مختلفة ومتنوعة من الناحية التطبيقية، إذ أن المعنى الضمني له معاكس تماماً لمعناه اللفظي، إذ انبثق لغوياً من الفعل (عمر الشيء) أو (تقويم الشيء) أو (تجديد الشيء)، ولكن ومنذ وجوده وحتى آخر حلقاته الزمنية قد مثل حالة واضحة للتجزئة والتخلف والصراع الإقليمي واستغلال الموارد الخام ونهب الأرض وتسويق البضائع والمواد المصنعة[٥].

٢ـ الاستكشافات الجغرافية وعمليات التبشير الديني:

في منتصف القرن الخامس عشر بدأت الكشوف البحرية الكبرى التي قام بها البرتغاليون والأسبان وكان من نتائجها اكتشاف قارات وأراضي جديدة، منها الأمريكيتين وأجزاء من قارتي إفريقيا وآسيا، كما اكتشفت طرق ملاحية جديدة ولا سيما طريق رأس الرجاء الصالح، الذي تحولت إليه تجارة الشرق القادمة من الهند وجنوب شرقي آسيا[٦].

وخلال السنوات القليلة التالية لاكتشاف الطريق البحري للهند عبر رأس الرجاء الصالح، بسط البرتغاليون سيطرتهم على المراكز المهمة الواقعة على الساحل الشرقي لإفريقيا بهدف تأمين طريقهم للهند.

وبحلول العام ١٥٠٧م سقطت كل المراكز الساحلية المهمة في أيدي البرتغاليين مثل: كيلوه، ممباسا، سوفالا وموزنبيق، ولكن البرتغاليين لم يتمكنوا من التوغل في داخل القارة

الإفريقية إلا عن طريق نهر (الزمبيري)، وفي بادئ الأمر استطاعوا إقامة مراكز للبريد في (تيتي) على نهر زمبيري و (كويليمانا) على الساحل، ومنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر أصبح لدى البرتغاليون معلومات وافية عن هذه المنطقة[٧].

وبعد ذلك قام (دافيد ليفنجستون)[٨] (**David Livingstone**) وهو من أهم الرحالة والمبشرين في إفريقيا، بعدد من الرحلات لاكتشاف نهر الزمبيري والمناطق المجاورة، ففي العام ١٨٥١م وصل في تجواله إلى نهر الزمبيري، وفي العام ١٨٥٣م قام برحلة ثانية إلى المجرى الأعلى لنهر الزمبيري، وسار بمحاذاة مجراه حتى وصل إلى مصبه في عام ١٨٥٦م، وفي أثناء ذلك اكتشف (ليفنجستون) مساقط فيكتوريا التي عدّها من أعجب المساقط المائية في العالم، وسميت على اسم ملكة بريطانيا في ذلك الوقت[٩].

وفي العام ١٨٥٨م عين (ليفنجستون) قنصلاً في إقليم الزمبيري، فقام برحلة بصحبة عدد من المتخصصين، لدراسة المنطقة من كافة الوجوه، ومنها الناحية الصحية، ولا سيما فيما يتعلق بالأمراض المتوطنة، واكتشف إثناءها بحيرة شيروا ووصل إلى بحيرة نياسا[١٠].

هيأت رحلات الاستكشاف الجغرافي الطريق أمام فتح إفريقيا الشرقية للتجارة الأوربية وللتبشير بالمسيحية، وهي رحلات قام بها المبشرون والرحالون الأوربيون بصفة عامة والاسكتلنديون بصفة خاصة، وكان المبشرون هم الرواد الأُول لحركة الكشف الجغرافي في إفريقيا الشرقية، إذ سلكوا في توغلهم من الساحل إلى الداخل طرق القوافل العربية، واسترشدوا بادلاء من العرب والسواحلية، ومن المعروف أن طرق القوافل العربية كانت كثيرة، وأهمها الذي يبدأ من الساحل عند (باجامويو) في مواجهة زنجبار ويتجه جنوباً، ثم ينحني شمالاً لتجنب المرتفعات، وينتهي عند بحيرة تنجانيقا[١١].

ارتبطت رحلات الكشف الجغرافي ارتباطاً وثيقاً بحركة التبشير وتاريخ الإرساليات المسيحية سواء في شرق إفريقيا أو غربها، وفيما يخص إفريقيا الشرقية، فقد عملت فيها خمس إرساليات بروتستانتية انكليزية هي[١٢]:

١. جمعية الكنيسة التبشيرية: **Church Missionary Society**

٢ . جمعية لندن التبشيرية: **London Missionary Society**

٣. إرساليات الجامعات في إفريقيا الوسطى:

Universitie s Mission to Central Africa

٤ . إرسالية الكنائس الحرة المتحدة الاسكتلندية:

United Free Church of Scot land

٥ . إرسالية كنيسة اسكتلندة الرسمية: **Established Church of Scotland**

كانت البعثات التبشيرية المسيحية التي توغلت في إفريقيا تخفي إغراضاً سياسية واقتصادية ومهدت لاستعمار المناطق التي نزلت بها، وذلك عن طريق المدارس والمستشفيات ودور الرعاية التي أسستها، كما حدث في اوغندة وجنوب السودان والكاميرون ونيجيريا وغيرها[١٣].

ولم تكن بعثات التبشير تهدف من حيث المبدأ (لخدمة عملية تطوير الأهالي على النمط الأوربي)، بقدر تمهيدها لإخضاعهم للسيطرة الاستعمارية[١٤].

الدوافع الأوربية لاستعمار إفريقيا

عُدّت مرحلة العهد الفكتوري في بريطانيا منذ العام ١٨٣٧م وحتى العام ١٩٠١م بمثابة الخطر المتعاظم للاستعمار[١٥]، بل امتد إلى ابعد من ذلك حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ . ١٩١٨م) والثانية (١٩٣٩ . ١٩٤٥م)، إذ استند إلى: ((إقامة علاقات غير متكافئة مع الدول الضعيفة المستعمرة من خلال استغلال الموارد والتقسيم))، وقد أصبحت الدول الأوربية ولاسيما بعد الثورة الصناعية لا تكاد تقوى على العيش من دون مستعمرات، كما أن حالة الاستعمار لم تأتِ من فراغ .كما أسلفنا . فهناك المرجعيات المتنوعة، الدينية والتبشيرية والكشف الجغرافي والاقتصاد، كما كان للعلماء والمستشرقين والصحافة اثر فاعل وكبير في تنامي نزعة الاستعمار، فضلاً عن استغلال المعاهدات والمشكلات السياسية مع دول أخرى، وبالمقابل أدى هذا التغلغل في داخل القارات إلى عملية إضعافها والعمل على خلق مشكلات وأزمات إقليمية مزمنة بين شعوبها[١٦].

ومن اجل قراءة دقيقة لكل ما سبق، لا بد من معرفة أهم الدوافع التي كانت وراء وثوب الدول الأوربية على إفريقيا، وكالآتي[١٧]:

١. كسب أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية والحاجة المتزايدة للمواد الأولية لديمومة الإنتاج الصناعي وبالمقابل البحث عن الأسواق لتصريف تلك المنتجات وفتح المجال للمستثمرين الفرنسيين والبريطانيين، وكدليل فقط على اهتمام غلاة المستعمرين البريطانيين بإفريقيا يسلط لنا جوزيف جمبرلن[١٨] الضوء على ذلك الأمر بقوله: ((إن أهداف انكلترا الاستعمارية إيجاد أسواق وعملاء للصناعة البريطانية)).

٢. الرغبة في السيطرة على مصادر الإنتاج الزراعي والمعدني الهائل والمتوافر في القارة الإفريقية وبالتحديد استخراج الذهب، الشريان الرئيس لديمومة الاستثمار الرأسمالي الواسع النطاق.

٣. استعمال المستعمرات كوسيلة فعالة لحل أزمة السكن، وكان ذلك احد ابرز النتائج الايجابية للثورة الصناعية داخل البلدان المصنعة، وبمثابة كارثة إنسانية على صعيد الدول الخاضعة للاستعمار، والتي استقبلت أفواجاً من البشر لغرض النهب والاستثمار والسياحة والمغامرة المنفلتة.

٤. الرغبة الجامحة باستثمار رؤوس الأموال الفائضة في فرنسا وبريطانيا نتيجة تطور الثورة الصناعية بإقامة معامل تسخير الأفارقة للعمل لتنتهي دورة هذا الاستثمار والربح الخيالي إلى مصارف حكومتي الدولتين[١٩].

٥. نمو الاتجاه القومي والذي قد شوهته البرجوازية الأوربية الناشئة كأحد إفرازات الثورة الصناعية والتنافس على المستعمرات، وبالمقابل تدحرج تلك الدول إلى هاوية حروب مدوية قاسية.

٦. الاستفادة من الأهمية العسكرية الستراتيجية السوقية للمستعمرات كسعي بريطانيا للحصول على مناطق ارتكاز، وبناء قواعد للعمليات البرية والبحرية، وكذلك توضيح فرنسا بأن:

((السياسة الاستعمارية ضرورية للحصول على مناطق للرسو والتزود بالوقود)) ويكاد يكون ما سبق هو السبب المباشر في سيطرة فرنسا على مدغشقر وتونس.

٧. محاولة منظري الاستعمار من الكتاب والليبراليون التخندق خلف واجهات ثقافية ودينية، واعتبار باقي شعوب العالم اقل أهمية وهذا جانب واضح من العنصرية الأوربية البيضاء والتي يوردها المتعصب مونتسكيو حينما يقول: ((وما شعوب إفريقيا إلا جماعات سوداء من اخمص القدم إلى قمة الرأس وحاشا لله أن يكون قد أودع روحاً طيبة في جسد حالك السواد)).

٨. الظروف الصعبة لسكان المستعمرات الإفريقية، وتخلفهم اجتماعياً وثقافياً وقومياً، فضلاً عن قسوة المناخ والاقتتال بين أفراد القبائل الأمر الذي جعل غالبية الطبقة العامة تعيش في حالة فقر مستديم، مما لم يترك حرجاً لدى الإفريقي ببيع ولائه للمستعمر الأبيض.

٩. تجارة العبيد والمتاجرة بالإنسان الأفريقي (الأسود) ونقله الى المستعمرات الأوربية في أوربا والعالم الجديد[٢٠].

الإدارة البريطانية في شرق إفريقيا[٢١]:

تمثلت المستعمرات البريطانية في كل أنحاء القارة الإفريقية في الشمال والشرق والجنوب والغرب، ولقد كان وراء نشاط بريطانيا الاستعماري في إفريقيا بصفة خاصة عدة عوامل أهمها:

أ. نجاح ثورة الاستقلال الأمريكية ضد الحكم البريطاني العام ١٧٨٣م بصورة أشعرت بريطانيا بضرورة الاتجاه شرقاً لتعويض هذه الممتلكات الغنية.

ب. تهديدات حكومة الثورة الفرنسية وحروب نابليون وأطماعه، ومثال ذلك الصدام البريطاني . الفرنسي في أبي قير في مصر أثناء حملة نابليون العام ١٧٩٨م.

ج. قوة الأسطول البحري التجاري البريطاني والذي كان سيد البحار بلا منازع[٢٢].

وقد اتسع النشاط الاستعماري البريطاني في إفريقيا بين عامي ١٨٧٧ و ١٩٠٤م بسرعة في كل أنحاء إفريقيا، وكان معظم النشاط يتخذ من مصر وجنوب إفريقيا مجالات يمارس فيها الاستثمار باعتبار أن مصر هي مفتاح النشاط الاستعماري البريطاني في شمال وشمال شرق إفريقيا[٢٣]، ومستعمرة (الكاب) بجنوب إفريقيا هي طريق الزحف البريطاني في جنوب إفريقيا باتجاه الشمال نحو وسط القارة وسواحلها المطلة على المحيط الهندي[٢٤].

ومن الجدير ذكره هنا بان تعبير شمال شرق إفريقيا لا يقتصر على مصر وحدها، بل يشمل تلك المنطقة الكبيرة التي تضم مصر والسودان وإريتيريا وإثيوبيا والصومال الايطالي والصومال البريطاني والصومال الفرنسي، إذ تكون هذه المنطقة وحدة سياسية واقتصادية لها أهميتها هذا إلى جانب اوغندة وكينيا وتنجانيقا وزنجبار[٢٥].

لم يشعر المسؤولون البريطانيون حتى أواخر القرن الثامن عشر بأهمية ساحل إفريقيا الشرقي، على الرغم من اتساع حركة السفن التجارية والحربية البريطانية في المحيط الهندي، على اثر سيطرة شركة الهند الشرقية الانكليزية وتفوق نفوذها في الهند عقب انتصار بريطانيا على فرنسا في حرب السنوات السبع (١٧٥٦ . ١٧٦٣م) وصلح باريس الذي عقد على إثرها عام ١٧٦٣م[٢٦].

وفي أثناء سيطرة البرتغاليين على ساحل إفريقيا الشرقي كانوا ينظرون باستياء إلى ظهور السفن البريطانية في موانيه خلال رحلاتها إلى الهند[٢٧]، وحدث أن تعرض بعض التجار البريطانيين للاغتيال من جانب الأهالي في هذه الموانئ، بتحريض من البرتغاليين، وقد تكرر مثل هذه الحوادث في ديسمبر سنة ١٧٩٨م، حينما قتل الأهالي قبطان السفينة (ليوبارد) (**Leopard**) ومعظم بحارته[٢٨].

وبعد جلاء المصريين من شرق إفريقيا بعيداً عن ممتلكات زنجبار طلب حاكمها (برغش) مساعد الرأسماليين الانكليز فوصل إلى زنجبار في الرابع من نيسان العام ١٨٧٧م (جيرالد والر) (**Gerald Waller**) ممثلاً لمجموعة من رجال الأعمال البريطانيين تزعمهم (ماكينون) رئيس شركة إفريقيا الشرقية التجارية البريطانية، ومعه مسودة اتفاقية ومزوداً بصلاحيات التفاوض، وتنص هذه الاتفاقية على احتلال المنطقة الواقعة بين الساحل وبحيرة

(فكتوريا نيانزا) للوقوف أمام النفوذ المصري في تلك الجهات، ومن اجل تنمية وتمدين إفريقيا وتزايد التجارة على الساحل الشرقي وفي الداخل(٢٩).

المصالح الفرنسية في إفريقيا:

شهد القرن التاسع عشر نشاطاً فرنسياً محموماً لامتلاك أراضي في القارة الإفريقية، كان الدافع وراءه هو التنافس البريطاني . الفرنسي على المستعمرات في العالم الجديد وفي منطقة البحر المتوسط وتحديداً مصر وبلاد الشام إلى جانب المنافسة الانكليزية. الفرنسية على السيادة في أوربا، ومن ثم يمكن اعتبار نزول القوات الفرنسية في الجزائر العام ١٨٣٠م البداية الحقيقية لتكوين الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا[٣٠].

وكان للفرنسيين قبل مباشرتهم أنشطتهم الاستعمارية على نطاق واسع محطات على الساحل الغربي لإفريقيا يباشرون منها، بواسطة مجاميع من التجار، نشاطهم الاقتصادي، وقد تحولت تلك الجماعات إلى شركات تنافس شركات الدول الأوربية الأخرى، وكانت المحطة الأولى لفرنسا على الساحل الغربي لإفريقيا تلك التي أنشأتها العام ١٦٢٧م على مصب نهر السنغال حيث صارت قلبها مدينة (سان لوي). ومن هذه المحطة اخذ الفرنسيون يتوسعون مع نهر السنغال إلى الداخل شرقاً وجنوباً، ولكن التوسع الجنوبي توقف باحتلال بريطانيا لمصب نهر (جامبيا) وبوجود البرتغال في (غينيا)، ولذلك فان غينيا الفرنسية (جمهورية غينيا الحالية) لم تنشأ نتيجة التغلغل الفرنسي من الشمال، بل من البحر، وتأخر تحديد هذه المستعمرة الفرنسية إلى العام ١٨٩٠م حينما أعلنت غينيا مستعمرة منفصلة عن (سنجامبيا)[٣١].

وقد تمثلت المستعمرات الفرنسية في شرق إفريقيا[٣٢] في جزيرة (مدغشقر) التي احتلها القوات الفرنسية العام ١٨٦٨م واعتبارها مستعمرة فرنسية. كما تمثلت في تأسيس مستعمرة فرنسية في (أوبوك) العام ١٨٨٥م على الساحل الصومالي[٣٣] وفي مواجهة المركز الاستعماري البريطاني في زنجبار ذاتها والذي حصلت عليه بريطانيا العام ١٨٤١م وهذه المستعمرة الفرنسية هي التي عرفت باسم (جيبوتي) والتي ترتبط مع (أديس أبابا) بخط للسكك الحديدية[٣٤].

وكانت سياسة فرنسا نحو مستعمراتها في شرق إفريقيا والمتمثلة فيما عرف بالصومال الفرنسي أو جيبوتي، وجزيرة مدغشقر، تسير على وتيرة واحدة مع مثيلاتها في غرب إفريقيا

والقائمة على استقلال لصالح الفرنسيين، وقد خدمت جيبوتي فرنسا في توسعها في الهند الصينية، وعن طريقها صار لفرنسا نفوذ في إثيوبيا وعلاقات اقتصادية قوية، وعملت الأخيرة على تفتيت الارتباط الاجتماعي بين أهل جيبوتي بتعميق الانقسام بين القبال التي تسكن إقليم (عفر) [٣٥]، وهي القبائل التي تعرف بـ (الدناكل)، وقبائل (عيسى) الصومالية[٣٦].

وكانت جزيرة مدغشقر إحدى المستعمرات الفرنسية في شرق إفريقيا التي فرضت عليها فرنسا حمايتها منذ العام ١٨٦٦م، ثم عملت على ضم الجزيرة وجعلها مستعمرة فرنسية، وعلى الرغم من أن جزيرة مدغشقر هي اكبر من جزيرة زنجبار، فان الدور الذي أدته جزيرة مدغشقر في تاريخ إفريقيا كان ضئيلاً ولا يكاد يقاس بالدور الذي أدته زنجبار[٣٧].

وظهرت حركة وطنية في كل من مدغشقر وجزر (الكومور) المواجهة لساحل موزنبيق، ضد السيطرة الفرنسية، وقد ظهرت هذه الحركة منذ العام ١٩١٦م، تلك الحركة التي استعملت العنف وراح ضحيتها كثير من الضحايا حتى تم الاتفاق بعد الحرب العالمية الثانية على إعطاء سكان هذه الجزر قدراً من الحكم الذاتي بما يصل بها إلى نظام الدولة الشريكة[٣٨].

الصراع البريطاني ـ الفرنسي حول إفريقيا

كشف الصراع الاستعماري في حوض النيل وبالتالي إفريقيا النقاب عن أطماع الدول الأوربية بريطانيا وفرنسا وألمانيا تجاه المنطقة ومنذ القرن التاسع عشر، كما يبرز التكالب الاستعماري للدول الأوربية التي ظلت تسعى لخلق قواعد استعمارية لها ليمكنها السيطرة على منابع النيل، اعتقاداً منها أن ذلك يمهد لسيادتها في مصر والسودان، ولقد وجدت الدول الاستعمارية الأوربية إن التنافس لن يؤدي إلى تحقيق أغراضها في أغلى بقعة في إفريقيا آلا وهي حوض النيل العظيم، فأتفق المستعمرون على تقسيم المنطقة فيما بينهم[٣٩]، فانفردت بريطانيا بدول حوض النيل (أوغندة والسودان ومصر) كما أسندت لفرنسا المنطقة الواقعة خلف تقسيم المياه بين النيل والكونغو، وكانت الكونغو من نصيب بلجيكا، وتنجانيقا من نصيب ألمانيا[٤٠].

ولقد حاولت فرنسا أن تشارك بريطانيا في استعمارها لدول حوض النيل، فكانت حادثة فاشودة[٤١] التي أراد الفرنسيون من خلالها تثبيت أقدامهم في السودان رداً على احتلال

بريطانيا لمصر، وكادت الأمور تتفاقم لولا خدعة بريطانيا لفرنسا التي انسحبت عن المنطقة رغماً عنها[٤٢].

والحقيقة التي يجب ذكرها هو أن احتلال بريطانيا لمصر والسودان قد دفع بريطانيا إلى ضرورة وضع حوض النيل كله في قبضتها حتى تتمكن من تهديد الحركات التحررية التي تفكر في التخلص من سيطرتها وحكمها[٤٣].

التصريح البريطاني ـ الفرنسي لعام ١٨٦٢م

راقبت بريطانيا بعين من الحذر نشاط الفرنسيين في زنجبار، ففي حزيران العام ١٨٦١م أرسل لورد جون راسل (**L. J. Russell**)، وزير الخارجية في وزارة (بلمرستون) الثانية (١٨٥٩ . ١٨٦٥م)، خطاباً إلى حكومة باريس شديد اللهجة ذكرها فيه بان ثمة علاقات وطيدة من الصداقة والتحالف تربط بين زنجبار وبين بريطانيا منذ عهد (سعيد بن سلطان)، وأشار إلى أن رعايا بريطانيا الهنود يساهمون بقسط كبير من النشاط التجاري في زنجبار، ثم حذر من ((أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقف مكتوفة اليدين إزاء أي عمل من شأنه تهديد استقلال السلطان وتحويل سلطته إلى دولة أخرى))[٤٤].

وحينما كانت فرنسا غير مهتمة في حينه بزنجبار قدر اهتمامها بمدغشقر وجزر الكومر، في حين كانت بريطانيا قد حصلت على قواعد بحرية عديدة في القسم الغربي من المحيط الهندي تسمح لها بالسيطرة على ساحل إفريقيا الشرقي من دون أن تقيم حاميات فيه، فقد كان باستطاعة الدولتين الوصول إلى اتفاق أساسه (إنكار الذات المتبادل)، أو بمعنى آخر اتفاق يوصل إلى (تجميد) الوضع القائم في زنجبار[٤٥]. وفي تشرين الأول من عام ١٨٦١م أرسل وزير خارجية فرنسا (توفنل) (**Thouvenel**) خطاباً موجهاً إلى (راسل) وزير خارجية بريطانيا يقترح فيه ان تقوم الحكومتان بإصدار تصريح يتم التعهد من خلاله باحترام استقلال وسيادة زنجبار[٤٦] .

وبعد تجاذبات سياسية عديدة رحبت حكومة بلمرستون بالاقتراح الفرنسي، وتمت الموافقة عليه شريطة أن يشمل هذا الاتفاق سلطتي مسقط وزنجبار مجتمعتين. وفي العاشر من

آذار العام ١٨٦٢م، صدر التصريح الثنائي في باريس ومن جانب الحكومتين الفرنسية والبريطانية مع ((الأخذ بنظر الاعتبار أهمية تأييد استقلال سلطاني عُمان وزنجبار))[٤٧].

ويوضح لنا (أورتروي) بان هذا التصريح أو الاتفاق قد حال من دون هيمنة بريطانيا التامة في زنجبار، والحال نفسه في مسقط، إلا أن بريطانيا زادت وبشكل تدريجي من قوة نفوذها في زنجبار عن طريق محاربة الرق وتجارة الرقيق[٤٨]، وهي السياسة التي اتخذت منها مدخلاً لبسط نفوذها في إفريقيا الشرقية كلها[٤٩].

لم يقتنع الانكليز بسياسة (النفوذ المتدرج) التي اتبعوها في زنجبار، بل حاولوا الحصول على المزيد من الهيمنة بذريعة أن سياسة الحد أو التضييق من نطاق تجارة الرقيق، لم تسمح بتصدير الرقيق من الساحل الإفريقي الشرقي فحسب، بل اعترفت كذلك بشرعية نظام الرق والنخاسة، ورأت بريطانيا أن خير وسيلة للتغلب على هذه المشكلة، هي إبرام معاهدة[٥٠] جديدة مع سلطان زنجبار، بحيث تقضي أما بالإلغاء الشامل لتجارة الرقيق أو السماح لها في نطاق ضيق[٥١].

حملة ماكيلوب وتداعياتها السياسية

ارتكزت السياسة البريطانية الامبريالية في سبعينات وحتى منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر، وهي السياسة التي يمكن أن تنسب إلى جون كيرك (قنصل بريطانيا في زنجبار)، ارتكزت على عاملين رئيسيين هما:

١. عامل التظاهر برعاية مصالح السلطان والحفاظ على أملاكه، أي بمعنى التستر وراء سلطان زنجبار لتقوية قبضة بريطانيا على إفريقيا الشرقية وتنفيذ أغراضها فيها بسهولة.

٢. إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة، والتي زادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية العام ١٨٦٩م واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط منتظمة[٥٢].

ومما لا شك فيه أن مجيء الحملة المصرية بقيادة (ماكيلوب) (**Mckillop**) الاسكتلندي إلى ساحل الصومال الجنوبي أواخر العام ١٨٧٥م واحتلالها لبعض موانئه بهدف

فتح طريق للمواصلات بين ساحل إفريقيا الشرقي وبين مديرية خط الاستواء المصري وهو المشروع الذي كان قد عُرِضَ على الخديوي إسماعيل في كانون الثاني **١٨٧٥**م بعد أن اتخذ اللادو عاصمة جديدة لمديرية خط الاستواء، لا شك إن مجيء هذه الحملة كان يوافق سياسة كيرك المشار إليها مسبقاً ووضعها موضع التطبيق، وتقديم دليلاً عملياً للسيد برغش عن مدى اهتمام البريطانيين برعاية مصالحه والمحافظة على أملاكه من الأخطار الخارجية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد ثقته فيهم، وان يجعله ينساق وراءهم طوعاً(٥٣).

استطاع كيرك تحقيق أغراضه بواسطة حملته المسعورة والتي كان قد شنها على التدخل المصري في ساحل إفريقيا الشرقي، فتدخلت وزارة الخارجية البريطانية وأرغمت الخديوي إسماعيل على سحب الحملة، الأمر الذي أتاح للامبرياليين البريطانيين من رجال المال والأعمال الفرصة لمحاولة تنفيذ مشروعاتهم الاستعمارية في إفريقيا الشرقية، وتحديداً مشروع (ماكينون)، الذي كان يرمي إلى تأسيس شركة بريطانية تقوم بمهمة استغلال كل ممتلكات سلطان زنجبار في القارة الأوربية(٥٤). غير أن هذا المشروع تعرض العام ١٨٧٨م لمعارضة خفية من جانب لورد (سولسبري) (**Salisbury**)، وزير خارجية بريطانيا والذي تولى منصبه في نيسان من العام نفسه، الأمر الذي أدى إلى رفض المشروع وفشله(٥٥).

وتكمن معارضة سولسبري العام ١٨٧٨م لمشروع ماكينون في سببين(٥٦):

١. سبب شخصي ؛ إذ من المحتمل أن سولسبري لم يكن يثق كثيراً في قدرات ماكينون الشخصية على تنفيذ هذا المشروع الاستعماري الكبير(٥٧).

٢. سبب سياسي ؛ وهو اعتقاد سولسبري على ما يبدو بان الوقت لم يحن بعد للقيام بتلك المغامرة الامبريالية الكبيرة في إفريقيا الشرقية(٥٨).

تميزت سياسة سولسبري الخارجية، والتي استمرت لأكثر من عشر سنوات بعد عام ١٨٧٨م، بالحذر الشديد في الأمور التي قد تورط بريطانيا في ارتباطات تفوق قدراتها أو لا تحظى بتأييد البرلمان بصفة خاصة، فإذا أسست شركة بريطانية في إفريقيا الشرقية، فقد كان من المحتمل عاجلاً أو آجلاً أن تتقدم إلى الحكومة طالبة المساعدة لحماية مصالحها في هذا

الجزء من القارة، وفي الوقت الذي لم تبد الدول الأوربية أي استعداد للمطالبة بدعاوى إقليمية في سلطنة زنجبار، كان من الطبيعي عدم وجود حاجة لإدخال تغيير في السياسة التي تم إتباعها منذ وقت مبكر إزاء تلك السلطنة، إذ كانت العلاقات الطيبة التي توطدت بين السلطان وكيرك، تلك العلاقات التي هيأت للأخير الفرصة للاستحواذ على نفوذ كبير في زنجبار، وتخدم المصالح البريطانية في إفريقيا الشرقية، وكان من الواضح أن مصالح الإمبراطورية لا تتطلب أحداث تغيير واسع في استراتيجية الامبريالية البريطانية كما كان متوقعاً أن يؤدي إليه مشروع ماكينون[٥٩].

لم يطرأ أي تغيير على الإستراتيجية الامبريالية البريطانية في شرق إفريقيا إلا حينما بدأت ألمانيا تتطلع لتأسيس مستعمرات خاصة بها في هذه المنطقة، فحدث التزاحم الاستعماري بين الدولتين للاستئثار بالنفوذ والأملاك في هذه الجهات من القارة[٦٠]، الموضوع الذي نحاول التطرق إليه في الفصل الثالث من الدراسة.

مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م

ولأجل إعادة ترتيب أوراقهم السياسية الاستعمارية في إفريقيا، لجأت الدول الأوربية الكبرى إلى عقد مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م)، الذي فتح الباب رسمياً للتسابق والتزاحم على امتلاك الأراضي الإفريقية[٦١].

وقبل التوغل في حيثيات مؤتمر برلين وتداعياته السياسية والاقتصادية، لا بد لنا من معرفة مبدأين أساسيين هما وضع قارة إفريقيا قبل انعقاد المؤتمر ومن ثم مواقف الدول الأوربية قبل انعقاد هذا المؤتمر أيضاً حتى تتوضح لدينا حقيقة أو خلفية الصراع الاستعماري حول هذه القارة.

١ . أوضاع قارة إفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر برلين:

حينما حققت ألمانيا وحدتها بانتصارها على فرنسا ودخول جيوشها مدينة باريس وإجبار الفرنسيين على توقيع معاهدة فرانكفورت العام ١٨٧١، بدأت حركة ثورية حولت الشعب الألماني إلى شعب عملي يثق بقدرة وقوة الحديد والنار. وكان لا بد من توجيه هذه

القوة الفتية إلى ميادين الصناعة والتجارة، واستطاعت الحكومة الألمانية أن تضع سياسة صناعية موحدة بعد توجيه أموال التعويضات الحربية التي حصلت عليها من فرنسا إلى تمويل الصناعة، كما أفادت من الصناعات الناجحة في إقليمي الالزاس واللورين، ومن هنا بدأت الصناعة الألمانية تجد طريقاً لها نحو الأسواق العالمية(٦٢).

وصارت ألمانيا غنية بمواردها الاقتصادية والتجارية مع زيادة في حماس الشباب الألماني الذين تطلعوا بدورهم إلى الاستعمار والميادين الجديدة خارج بلادهم، لكن المستشار الألماني بسمارك (١٨٧١-١٨٩٠) رأى بان الحكمة هي في عدم تشتيت جهود شعبه في الميادين الخارجية خوفاً من فرنسا التي لا تزال قوية ومتطلعة إلى استرداد ما ضاع منها، وخشية أن تثأر منه فرنسا رسم بسمارك سياسته على أساس البقاء قوياً داخل القارة الأوربية، وفي الوقت نفسه شجع فرنسا على التوجه نحو العالم الخارجي ونجحت هذه السياسة إلى حين، كما تمكن بسمارك أيضاً من عقد مجموعة تحالفات أوربية لحماية نفسه مما كان يخشاه من فرنسا، فأسس في العام ١٨٧٩م التحالف الإمبراطوري الثلاثي المتكون من: روسيا وألمانيا والنمسا، وانضمت إليه ايطاليا العام ١٨٨٢م(٦٣).

أدركت ألمانيا بان تحسين صناعتها وتطوير تجارتها، وقدراتها على المنافسة الدولية مرتبط بشكل وثيق بعملية البحث عن مستعمرات غنية توفر لها المواد الخام التي تتطلبها الصناعات الحديثة، وفي ذات الوقت إيجاد الأسواق التي تصرف بها هذه المنتجات أو المصنوعات. وكانت القارة الإفريقية هي (المجال الحيوي) الخصب أمام طموح الألمان وبشكل خاص بعد أن نشر الرحالة والمستكشفون رحلاتهم في مجلدات ضخمة والتي كشف النقاب من خلالها عن الكثير من كنوز القارة ومواردها، لذا لم يكن أمام الألمان سوى التحرك السريع للحصول على حصتها من هذه المواد الإستراتيجية للصناعات الحديثة(٦٤).

وفي عام ١٨٧٨م تم إنشاء (الجمعية الألمانية للدراسات الإفريقية) في مدينة برلين، وبدأت خلال ذلك دراسات عديدة تعمل في المنطقة الواقعة بين زنجبار وتنجانيقا، وعلى الرغم من معارضة (بسمارك) لهذا التوجه خشية الصدام مع مشكلات دولية، لكنه اضطر وأمام التيار الاستعماري الجارف إلى الاستجابة لتلك الأمور المهمة في حينه، وكونت أربع مستعمرات في

القارة الإفريقية للمرحلة الممتدة من نيسان ١٨٨٤ حتى حزيران ١٨٨٥ وشملت تنجانيقا في الشرق، والكاميرون وتوجو في الغرب، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا حالياً) في جنوب قارة إفريقيا(٦٥).

وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا في شبه عزلة وحياد أمام القوة الألمانية الناشئة، إلا أن السياسة الألمانية الجديدة أجبرتها على تغيير نهجها السياسي لتعيد للشعب البريطاني مكانته على خريطة العالم السياسي. وكان بسمارك يدرك توجهات السياسة البريطانية المضادة محاولاً مسايرة ذلك الاتجاه إرضاء للبريطانيين في تلك الحقبة من التنافس الاستعماري(٦٦).

وعلى اثر الضغوطات الأوربية دخل البريطانيون في صراعات مع الألمان في شرق القارة ومع الفرنسيين في غربها، فكانت إذاناً ببداية التكالب الأوربي على القارة السمراء(٦٧).

ولم يختلف الموقف الفرنسي كثيراً عن موقف الدول الأوربية الأخرى، إذ ظهرت عوامل جديدة أسهمت بشكل كبير في دفع الفرنسيين نحو الاستعمار، وتمثلت بالانجازات التكنولوجية المشهورة في العالم، وفي الروح القومية التي تولدت لدى الشعب الفرنسي إثر هزيمته أمام الألمان العام ١٨٧١م، كما كان لفقدان الاليزاس واللورين الأثر الكبير في إثارة الشعب الفرنسي نحو إظهارهم بأنهم ما زالوا يمتلكون القوة وقادرين على التوسع واستكمال مهمتهم الحضارية(٦٨).

لقد كان لظهور الفرنسيين قوةً مؤثرة في مسرح الأحداث أثره الواضح في تغيير نظرة الساسة البريطانيين نحو المنطقة، وكان لا بد من التكالب بين الدولتين لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين الدول الأوربية الاستعمارية تجاه القارة الإفريقية.

٢. نشاط الدول الأوربية قبيل انعقاد مؤتمر برلين:

عدّت الدول المهيمنة وذات الأثر الفعال في المرحلة التي سبقت انعقاد مؤتمر برلين هي انكلترا وفرنسا والبرتغال، وكانت الأخيرة تدعي سيطرتها على مناطق واسعة من القارة منذ أيام مجدها في مرحلة الاستكشافات الجغرافية في القرن السادس عشر الميلادي، لكن احتلالها الفعلي لهذه المناطق لم يكن فعالاً ومؤثراً وبدأ الانكليز يعيدون هذه الأمجاد في

أذهان البرتغاليين ولا سيما بعد أن ظهرت إدعاءات ملك بلجيكا في حوض نهر الكونغو[٦٩]. إلا أن مجرد تفكير بريطانيا التنازل عن هذه المنطقة الحيوية من إفريقيا، كان عاملاً قوياً في التسريع بدفع عجلة الهيمنة على قدرات القارة السمراء، وإيجاد تقارب فرنسي . ألماني يقف بالضد من التقارب البريطاني . البرتغالي[٧٠].

وكانت فرنسا قد استقرت في أوائل القرن التاسع عشر في الجزائر، ثم بدأت تبحث لها عن موضع قدم على الساحل الغربي من القارة، وازداد تطلعها نحو النيجر والگابون، وأدى بها البحث عن مناطق نفوذ جديدة إلى بسط سيطرتها على جزيرة مدغشقر. أما البريطانيون فقد سلكوا ذات النهج للحصول على مناطق توسع نفوذهم بسيطرتهم على بعض المناطق في جنوب القارة حتى نهر أورنج وخليج دالجو في غرب إفريقيا، فضلاً عن سيطرتهم على بتشوانالاند، كما دعموا نفوذهم في مملكة المتابيلي في وسط القارة، وأخيراً استطاعوا مد نفوذهم على منطقة زنجبار في الشرق[٧١]، أما الطليان فقد تطلعوا إلى السيطرة على بعض أجزاء القارة السمراء، كما وجدوا المجال خصباً في الجانب الشرقي، فقاموا بوضع أقدامهم في المنطقة المطلة على خليج (عصب) شمال (أوبوك)، كما توجهت أنظارهم إلى تونس وطرابلس الغرب[٧٢].

دفع الاحتلال البريطاني لمصر العام ١٨٨٢م، على سبيل المثال لا الحصر الدول الأوربية نحو قارة إفريقيا في محاولة لبسط نفوذها على بعض المناطق الإستراتيجية حفاظاً على (توازن القوى)، فكان احتلال مصر مقدمة لمرحلة التسابق الامبريالي الاستعماري، وبداية عهد جديد في تاريخ القارة الأفرقية ووثوب موجة استعمارية أدخلت القارة في حسابات القوى الكبرى، ولم تتوقف عمليات التوسع الأوربي إلا بعد تقسيم القارة إلى أجزاء متناثرة الأوصال، والتي لا تزال تعيش في ظلها حتى يومنا هذا[٧٣].

أدت عملية الشك والخوف التي اجتاحت الدول الأوربية الكبرى وحالة عدم الثقة المتبادلة فيما بينها إلى الانحدار نحو عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كافة الاتجاهات ومختلف الزوايا التي يمكن على أساسها بداية مرحلة توزيع هذه القارة بخدماتها وثرواتها من دون أي

اعتبار لشعوبها، فانتهزت الدول الأوربية عملية عقد المعاهدة بين بريطانيا والبرتغال في السادس والعشرين من شباط ١٨٨٤م لتكون الأساس الواقعي لعقد مؤتمر برلين(٧٤).

مؤتمر برلين وتوزيع الحصص الاستعمارية:

انطلقت الدول الأوربية لاستعمار إفريقيا تحت ستار البعثات التبشيرية أو الشركات التجارية وراء المستكشفين، ومن ثم جاءت المنافسة بين الدول الأوربية الكبرى حول إفريقيا من اجل الحصول، كما أسلفنا على مناطق نفوذ والسيطرة على الأرض وما عليها من مواد أولية خام، وجاء افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية العام ١٨٦٩م ليؤجج نيران المنافسة الدولية حول القارة الأفريقية إلى الحد الذي قد يصل إلى المجابهة العسكرية[٧٥].

والحال هذه بدأت ألمانيا تخطط لعقد مؤتمر دولي لإنهاء حالة الشك والريبة بين الدول الكبرى، فأخذت بالتقارب من عدوها التقليدي، فرنسا، لأجل حل علائق التقسيم والتوزيع فوجد الفرنسيون من جهتهم بان الفكرة الألمانية لعقد هذا المؤتمر يمكن أن تكون حلاً مناسباً، فتم تأييد مقترح (بسمارك) في حزيران العام ١٨٨٤م وتم الاتصال كذلك بالدول الأوربية صاحبة المصالح فتمت عملية الإجماع للاشتراك في هذا المؤتمر الدولي[٧٦].

انعقد المؤتمر في مدينة برلين في المدة من ١٥ تشرين الثاني ١٨٨٤م إلى ٢٦ شباط ١٨٨٥م، وحضره مندوبو أربع عشرة دولة هي: النمسا، والمجر، وألمانيا، وبلجيكا، وايطاليا، والبرتغال، وروسيا، وإسبانيا، والسويد، والنرويج، وتركيا، والولايات المتحدة، وبريطانيا[٧٧].

وقد تمت مناقشة مواضيع غاية في الأهمية وخلال الجلسات الرئيسة، منها مسألة حرية التجارة في حوض نهر الكونغو، وقد استغرق بحثها أسبوعين تقريباً، كما بحث المؤتمر قضية حرية الملاحة في حوض نهر الكونغو والنيجر والتي استمر البحث فيها شهراً كاملاً[٧٨].

وإذا كانت قرارات مؤتمر برلين قد شملت الدعوة لتحريم تجارة الرق والإشادة بدور البعثات التبشيرية الأوربية في تمدين الأفارقة، إلى جانب إقرار حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكونغو الذي صار الاعتراف بوقوعه تحت السيطرة البلجيكية، وحوض نهر النيجر الخاضع للسيطرة البريطانية، فان أخطر قرارات المؤتمر كان ذلك القرار الذي ((يدعو الدول الأوربية الراغبة في امتلاك أراض افريقية أن يكون احتلالهم لهذه الأرض ثابتاً ومعلناً، وان أية

قوة أوربية ترغب في امتلاك ارض افريقية أو تفرض حمايتها على أراض افريقية يجب عليها أن تدعم رغبتها هذه باحتلال فعلي أو حماية واقعة، وممارسة سلطتها حتى تتأكد مطالبها، شريطة أن تسمح في ممتلكاتها بحرية المرور والتجارة))(٧٩).

وقد تحددت أخيراً قواعد الاستعمار الجديد والتي تستند على قاعدة: ((إن من حق دولة مستقرة على الشاطئ الإفريقي، سواء كانت لها مستعمرة أو محطات أو مراكز مسلحة، أن تطالب بالأراضي الواقعة بالداخل، وان أي احتلال للأرض لا يصير نافذاً إلا إذا كان مبلغاً إلى الدول الموقعة على الاتفاق))(٨٠)، وهكذا توطدت نظرية مناطق النفوذ التي سمحت بتقسيم إفريقيا.

إن التطرق إلى حرية الملاحة والتجارة في نهر الكونغو وروافده ونهر النيجر وروافده، في قرارات المؤتمر، بالنسبة للسفن والتجار ومن كل الجنسيات، ودخول التجارة المستوردة معفاة من الرسوم، فضلاً عن المساواة في الحقوق من وجهة النظر الاقتصادية لكل الأوربيين الذين سيحضرون لممارسة نشاطهم في هذه الأراضي، كل ذلك أدى إلى إيصال الدول الأوربية ولأول مرة إلى وضع مبدأ (الاستغلال الاقتصادي المفتوح) أو ما عرفت بـ (سياسة الباب المفتوح) (**Open Door in policy The**) في المجال الاستعماري من اجل تقنين التنافس الدولي في إفريقيا(٨١).

لقد قسم مؤتمر برلين ما كان مقسماً بالفعل في قارة إفريقيا وبشكل ينسجم مع مواقف الدول الأوربية، غير انه أي المؤتمر، أعطى اعترافاً دولياً رسمياً لما كان موجود فعلياً، فتسارعت عملية التكالب الاستعماري على إفريقيا.

ويصف لنا الدكتور رأفت الشيخ مؤتمر برلين بكونه ((ذروة الهمجية والهجمة الاستعمارية الأوربية لاقتسام إفريقيا، وان نظرة إلى عدد الدول المشاركة في اجتماعاته توضح لنا كثرة الطامعين في إفريقيا بالصورة التي أدت بالنهاية إلى أن صارت كل الأرض الإفريقية تقريباً مقسمة بين عدد كبير من الدول الأوربية))(٨٢).

الأوضاع السياسية بعد مؤتمر برلين واتفاقية سنة ١٨٨٦م
لتقسيم شرق إفريقيا والموقف العام حتى بداية الحرب العالمية الأولى

بعد أن وضعت الدول المشتركة في مؤتمر برلين أسس تقسيم القارة الإفريقية بدأت الدول الأوربية خطتها نحو تقسيم القارة، فقد بدأت بريطانيا في حزيران العام ١٨٨٥م بتكوين محمية خاصة بها على ساحل النيجر، وفي تلك المنطقة الواقعة بين لاجوس والكاميرون، ثم توسعت شمالاً لتصل إلى الدول الإسلامية في إمبراطورية (الفولاني)(٨٣)، ودخولها في صراع مع هذه الدول الإسلامية(٨٤).

وفي حزيران من العام ١٨٨٥م كانت ألمانيا قد وقعت اتفاقية مع توجو، وضعت بمقتضاها مناطق ملك توجو الواقعة على الساحل الغربي لإفريقيا حتى (لومي) (Lome) تحت الحماية الألمانية، ثم قامت بتثبيت أقدامها وتوطيد نفوذها هناك(٨٥).

تميزت قارة إفريقيا بالأهمية نتيجة اكتشاف مناجم الذهب الضخمة العام ١٨٨٦م في منطقة (ويتوترستراند) (Witwaterstrand) في الترانسفال، وكانت(تبشوانالاند) بمثابة قناة السويس نحوالشمال، التي عن طريقها انتقل مجموعة من المستوطنين البيض الذين احتلوا روديسيا الجنوبية(٨٦).

وقد عمل البريطانيون بمبدأ التفاوض مع الألمان، وبواسطة رئيس الوزراء البريطاني (سالسبوري) (Salisbury) الذي تولى الوزارة سنة ١٨٨٥م، واوجدوا اتفاق ١٨٨٦م(٨٧)، الذي بموجبه يتم تقسيم مناطق النفوذ على قسمين ؛ احدهما بريطاني والآخر ألماني، كما وقعت مجموعة معاهدات لأجل تسوية الحدود فاعترفت ألمانيا بادعاءات بريطانيا في زنجبار، وكينيا، واوغندة، وروديسيا الشمالية، وبتشوانالاند، وشرق إفريقيا(٨٨).

مارست وزارة الخارجية البريطانية ضغوطها على (برغش)، لتتم مصادقته على اتفاقية ١٨٨٦م مهددتا إياه بان مصالحه تتعرض للخطر في حال عدم مصادقته عليها، وبالفعل صادق السلطان على هذه الاتفاقية في السابع من كانون الأول من العام المذكور، وهنا أدرك (برغش) بان اعتماده على بريطانيا في الدفاع عن سلطته كان اكبر أخطاءه(٨٩).

وفي الثامن من كانون الأول ١٨٨٦م، أعلنت الحكومة الفرنسية أنها لن تعترض على ما جاء في الاتفاقية البريطانية . الألمانية وتحديداً بما يتعلق بقضية تعيين الحدود لسلطنة زنجبار، مقابل (إطلاق يدها) في مدغشقر، والاعتراف بالحماية الفرنسية التي أعلنتها مؤخراً على جزر الكومور (القُمُر)[٩٠].

وتحت تأثير الخطر البرتغالي الذي كان يتهدد الأراضي المتبقية من سلطنة زنجبار في الجنوب، فضلاً عن الخطر الألماني الذي استهدف الاستيلاء على أراضي جديدة في الشمال، فلم يجد السلطان برغش بداً من الاستمرار في مخطط السياسة البريطانية، على الرغم من إدراكه لعواقب سياسة الاعتماد على البريطانيين في حماية أملاكه[٩١].

وبموافقة برغش وتأييد الحكومة البريطانية، أسست شركة إفريقيا الشرقية البريطانية[٩٢] (Imperial British East Africa Company) كتعبير عن سياسة (سولسبري) الامبريالية، وأداة فعالة للسياسة الاستعمارية البريطانية في أواخر الثمانينات من القرن التاسع عشر، وقد ساعدت على حماية منطقة النفوذ البريطانية في شرق إفريقيا من المنافسة الأجنبية، مع تجنب أي معارضة قد يبديها البرلمان أو الرأي العام في بريطانيا[٩٣].

وبسبب الدور الذي قامت به (شركة إفريقيا الشرقية البريطانية) في توسيع نفوذ بريطانيا أسرعت عجلة التوسع الألماني بالتوجه من جديد نحو مساومات جديدة على الأرض الإفريقية، ولان الاتفاقية البريطانية . الألمانية لعام ١٨٨٦م لم توقف المنافسة بين المجموعتين الامبرياليتين لفترة قصيرة بسبب طموحاتهما المتزايدة، جرى البحث عن مخرج جديد لأزمة جديدة بدأت ملامحها بالظهور[٩٤].

انصرف البريطانيون والألمان وفي المرحلة التاريخية ١٨٨٧– ١٨٩٠م إلى استثمار واستغلال الأقاليم الواقعة تحت نفوذها، مع محاولة التوسع على حساب الإقليمين الهامين اللذين تركا خارج منطقة نفوذ المجموعتين، وهما سلطنة (ويتو) الموقع الاستراتيجي الهام، والجهات الداخلية المحيطة بالبحيرات الاستوائية، وهي الأكثر أهمية[٩٥].

وفي السنوات التالية نشبت سلسلة من الخلافات الطويلة بين بريطانيا وألمانيا وتحديداً حول إقليم بحيرة فيكتوريا، الذي أثار اهتمام الأوربيين طويلاً. وانتهت تلك الخلافات

والمنازعات إلى التوصل لاتفاق أو تفاهم عرف بمبدأ (الجهات الداخلية الواقعة خلف منطقتي النفوذ البريطانية والألمانية) ويقضي هذا التفاهم بعدم تشجيع أية عمليات توسع بريطانية من منطقة النفوذ الألمانية، مقابل تعهد الحكومة الألمانية بعدم تشجيع أية عمليات ضم للأراضي خلف منطقة النفوذ البريطانية[٩٦].

كانت حكومة سولسبري البريطانية ترحب كثيراً بصداقة ألمانيا لأجل مواجهة المنافسة البريطانية . الفرنسية في شمال إفريقيا، فضلاً عن المنافسة البريطانية . الروسية في آسيا الوسطى[٩٧].

وفي شهري حزيران / تموز ١٨٩٠م توصل الطرفان الاستعماريان، بريطانيا وألمانيا إلى تسوية امبريالية بشأن إفريقيا الشرقية عرفت بمعاهدة (زنجبار . هليجولاند)، في مقابل تنازل بريطانيا لألمانيا عن جزيرة (هليجولاند) (**Helligoland**) في بحر الشمال[٩٨].

وقد شهدت المرحلة التاريخية الممتدة من (١٨٩١ – ١٩١٤م) سنوات الحروب في إفريقيا، إذ كانت الحملات الحربية تنطلق هنا وهناك، كما شهدت هذه الحملة عملية استرداد السودان والحرب بين ايطاليا والحبشة (إثيوبيا) وحروب جنوب إفريقيا والحروب بين التولوكوز والفرنسيين، ولم يخلو قسم كبير من هذه الحروب من طابعه الديني والجهاد الإسلامي ضد القوى الأوربية التي بسطت نفوذها على أجزاء القارة الأفريقية[٩٩].

وفي العام ١٨٩٣م على سبيل المثال لا الحصر تأسست مستعمرات فرنسية في ساحل العاج، وفي غينيا الاستوائية، وقامت القوات الفرنسية بدخول (داهومي) وعزلت ملكها ويدعى (بيهانزن) (**Behanzin**) آخر ملوكها المستقلين، وأصبحت داهومي مستعمرة فرنسية في أوائل العام ١٩٠٠م، واستولى الفرنسيون العام ١٨٩٤م على مدينة (تمبكت) ثم استولوا على (ساي) (**Say**) ولكنهم واجهوا مقاومة القوى الوطنية كما اصطدموا بمعارضة بريطانيا (صاحبة الادعاءات في هذه المناطق)[١٠٠]، فبعد أن تولى (تشمبرلن) مسؤولية وزارة المستعمرات العام ١٨٩٥م أدرك أن شركة النيجر الملكية كانت عاجزة عن مجاراة المنافسة الفرنسية في هذه المنطقة التي امتدت إلى (برجو) (**Borgu**) و (لبتاكو) (**Liptako**) و (ساي) (**Say**) المناطق القريبة من مجال النفوذ البريطاني في دولة سوكوتو[١٠١].

أما بريطانيا فقد عملت على تسوية مشكلاتها مع فرنسا في غرب القارة، واتفق الجانبان على استيلاء فرنسا على المناطق الداخلية فيما وراء الجزائر حتى الحدود الشمالية لمجال نفوذ شركة النيجر الملكية، وتمتد إلى الجانب الغربي من بحيرة تشاد، وكان الفرنسيون حريصون على عدم تدخل القوى الأوربية في ممتلكاتها شمال القارة وإمبراطوريتها في النيجر، وعليه فقد حصلت فرنسا في العام ١٨٩٠م على اعتراف الحكومة البريطانية بامتداد مجال النفوذ الفرنسي إلى الساحل الشمالي الغربي من بحيرة تشاد والنيجر[١٠٢].

كما بدأت الحملات الفرنسية لاحتلال مناطق السودان الأوسط في العام ١٨٩٨م، وجاءت بثلاث حملات لتنفيذ هذه الخطة، إذ تحركت أولاها من الجزائر تحت قيادة الكابتن (لامي) (**Lamy**)، وتحركت الثانية من الكونغو الفرنسي، أما الحملة الثالثة فقد تحركت من السنغال بقيادة الكابتن(فوليت) (**Foulet**) والكابتن (شانون) (**Chanoine**)[١٠٣].

وبالمقابل وقبل أن تبدأ عمليات الاستيطان الأوربي في محمية شرق إفريقيا، أصدرت الحكومة البريطانية في العام ١٩٠١م قانوناً لأراضي إفريقيا الشرقية (**East Africa (Lands) Order – in – Council**) نص على إن ((الأراضي التي يجوز التصرف فيها بهدف الاستيطان، لا بد أن تدخل ضمن نطاق ممتلكات التاج البريطاني، التي حددت بأنها (جميع الأراضي العامة التي تخضع وقتذاك لإشراف صاحب الجلالة الملك)، بفضل أية معاهدة أو اتفاقية أو بفضل حماية جلالته، وكذلك كافة الأراضي التي حصل أو يحصل عليها في المستقبل بأية طريقة كانت))[١٠٤]، وسمح القانون بالتصرف في هذه الأراضي بالبيع أو بالإيجار.

وقامت الحكومة الفرنسية في شباط من العام ١٩٠٣ بتوقيع معاهدة مع حكومة بريطانيا لأجل رسم خط الحدود بين الحد الغربي لساحل الذهب والخط الشرقي لساحل العاج، كما وقعت حكومة بريطانيا في العام نفسه معاهدة مع الألمان بشأن الحدود بين منطقة (يولا) (**Yola**) وبحيرة تشاد[١٠٥].

وفي الثامن من نيسان ١٩٠٤أبرمت بريطانيا وفرنسا اتفاقيتين كانت أولاهما بشأن (نيوفوندلاند) وغرب ووسط إفريقيا، وثانيهما بشأن تحسين العلاقة بين الدولتين، ما عرف

تاريخياً بالاتفاق الودي، الذي أعلنت فرنسا من خلاله بأنها لن تقف في طريق عمل بريطانيا في مصر شريطة إعلان الجانب البريطاني عدم الوقوف بوجه طموحات فرنسا في مراكش[١٠٦].

واستمرت إدارة المستعمرين لإفريقيا بعيداً عن رغائب شعبها وتحديداً في السنوات القليلة التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى، إذ قامت ايطاليا باحتلال ليبيا العام ١٩١١م والتوسع اللاحق العام ١٩١٣م[١٠٧]، فضلاً عن أحداث سياسية وعسكرية أخرى عملت على تغيير الخارطة السياسية لإفريقيا أمرار عديدة مما لا يسعنا إدراكه في هذه الدراسة الجزئية.

وهكذا فقد جاء مؤتمر برلين تتويجاً لجهود ومحاولات القوى الأوربية لتنظيم عملية التكالب والسيطرة على القارة الإفريقية، وعدَّ هذا المؤتمر كنهاية مطاف لذلك الصراع الدولي على القارة الإفريقية، كما انه ثمرة من ثمار الدبلوماسية الأوربية في تكالبها للسيطرة على القارة برمتها، وبعد المؤتمر استولى الأوربيون على الجزء الباقي من القارة باستثناء مراكش وطرابلس[١٠٨].

لقد غير مؤتمر برلين الملامح الرئيسة لتلك القارة السمراء بعد أن تم التفاهم بين القوى الكبرى على عمليات السيطرة الاستعمارية، وظلت بصمات المؤتمر وآثاره السياسية تنعكس على القارة الإفريقية حتى بعد استقلالها، وستبقى مشكلات الحدود الإفريقية بشكلها الراهن، وهي نتائج مؤتمر برلين العام ١٨٨٤ – ١٨٨٥م، من المشكلات الرئيسة والبارزة التي تواجه أبناء إفريقيا في مسيرة التقدم الاقتصادي والاستغلال الوطني لمواردهم التي مزقها الأوربيون، وعملوا على استغلالها بشكل سيء طيلة الحقبة الاستعمارية سيئة الصيت[١٠٩].

وبمجيء الحرب العالمية الأولى وما بعدها وتحت وطأة ظروف دولية غير مواتية، فرضت مرحلة تاريخية جديدة على القارة بأسرها، غُلفت بأطر قانونية وضعية وشكلية بموجب منظمة عصبة الأمم التي أنشأت بعد الحرب، منها صيغ معروفة كالانتداب والحماية والى غير ذلك من أوجه حديثة لاستعمار جديد وتقسيم جديد جاء نتيجة تطورات الحرب في الميدان، والمساومات الدولية للحصول على مناطق نفوذ جديدة في القارة السمراء، تلك السياسة الدولية الجديدة وبظهور قوى جديدة على ساحة الصراع الدولي، تجاهلت الشعب الإفريقي بكل أعراقه وأجناسه، مستهدفة تحقيق طموحات ما بعد نهاية الحرب، وقد كان من بين أهم

المتضررين من هذه السياسة الجديدة الشعب العربي والمسلم في قارة إفريقيا، الموضوع الذي يحتاج تناوله لدراسة ثانية.

الخاتمة

بيّنت المعلومات الواردة في البحث سعي الدول الأوربية الحثيث لاستعمار أجزاء واسعة من قارة إفريقيا بعد أن أثبتت عمليات الكشف الجغرافي والتبشير الديني ملائمة هذه الأراضي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وإستراتيجية تصب في خدمة التوجهات الاستعمارية أو ما عرف بالاستعمار الحديث والذي تحددت معالمه مطلع القرن التاسع عشر، وازداد بنمو الصناعة والأسواق بعد الثورة الصناعية الكبرى التي شهدتها أوربا في تاريخها الحديث.

وكانت مجالات السيطرة ومناطق النفوذ تكاد تكون محصورة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا فيما بعد مؤتمر برلين الاستعماري الذي قسمت القارة الأفريقية بموجبه إلى مناطق نفوذ (رسمية هذه المرة) بعد أن كانت موجودة في السابق ومن دون اتفاقات مسبقة.

كما بيّنت حالة الصراع والتسابق الاستعماري في إفريقيا ولاسيما شرق القارة بان الدول الأوربية الكبرى وصلت إلى حد الصدام العسكري مقابل الاحتفاظ بمناطق لنفوذها هنا وهناك، وما حادثة (فاشودة) إلا حدث من بين عدة أحداث شهدت على شراسة المستعمرين الجدد ومصالحهم التوسعية على حساب السكان المحليين وحقوقهم القومية والدينية.

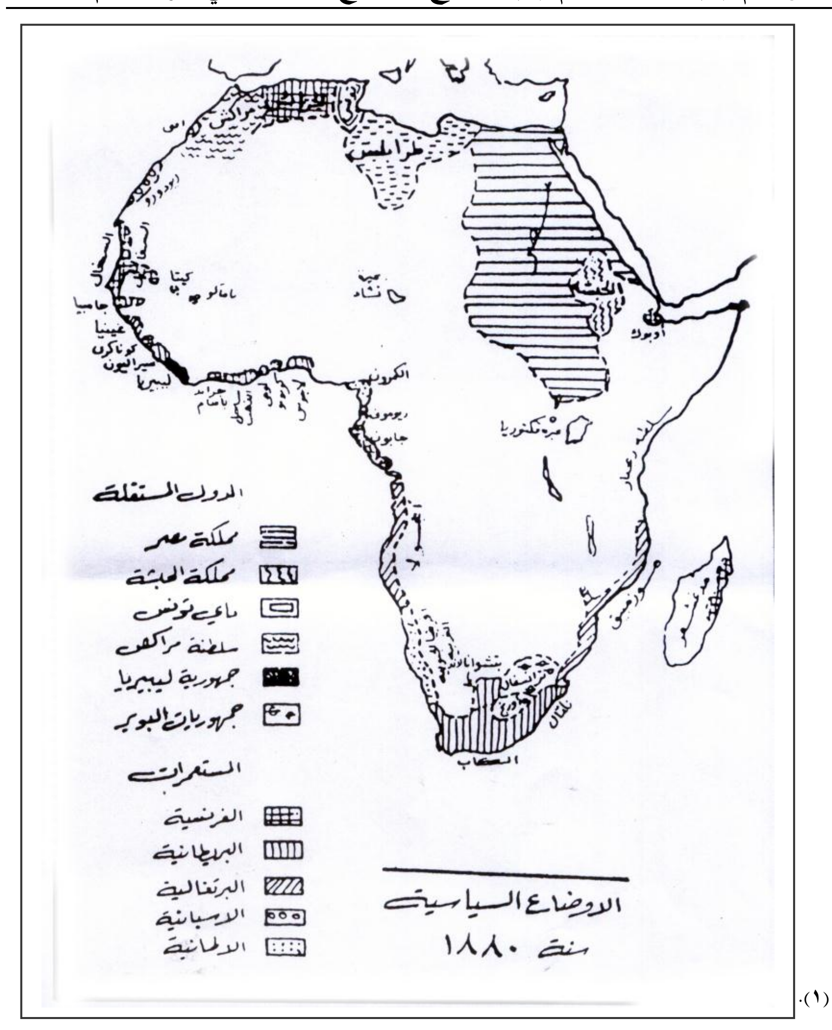
كما أسهم المستعمر الجديد في بث الفرقة والتفرقة العنصرية والعرقية والطائفية والقومية على وفق سياسة (فرق تسد) التي عُدت من أبشع أوجه الاستعمار الحديث في القرن التاسع عشر وطيلة مرحلة القرن العشرين.

وأثبتت الدوائر الاستعمارية الكبرى أن مصالحها الإستراتيجية فوق كل اعتبار وذلك من خلال الاتفاقيات التي جاء بها مؤتمر برلين والاتفاقيات اللاحقة التي استهدفت تنظيم عملية تقسيم إفريقيا مثل اتفاقية عام ١٨٨٦م الاستعمارية.

واستمرت الجهات الاستعمارية وغلاتها ينفثون سمومهم في قلب القارة الأفريقية لتحقيق مزايا خاصة بهم حتى قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، ليتم في خلال الحرب وما

بعدها تكوين إدارات وتقسيمات أخرى جديدة وضعت بحسب تطورات الأوضاع السياسية والعسكرية التي فرضتها تداعيات ما بعد الحرب العالمية الأولى، المرحلة التي شهدت بدايات ظهور الحركات الوطنية في القارة بشكل أوضح من السابق لتصل إلى حد المقاومة المسلحة والتي كان من بين ابرز دعاتها العرب والمسلمون في إفريقيا.

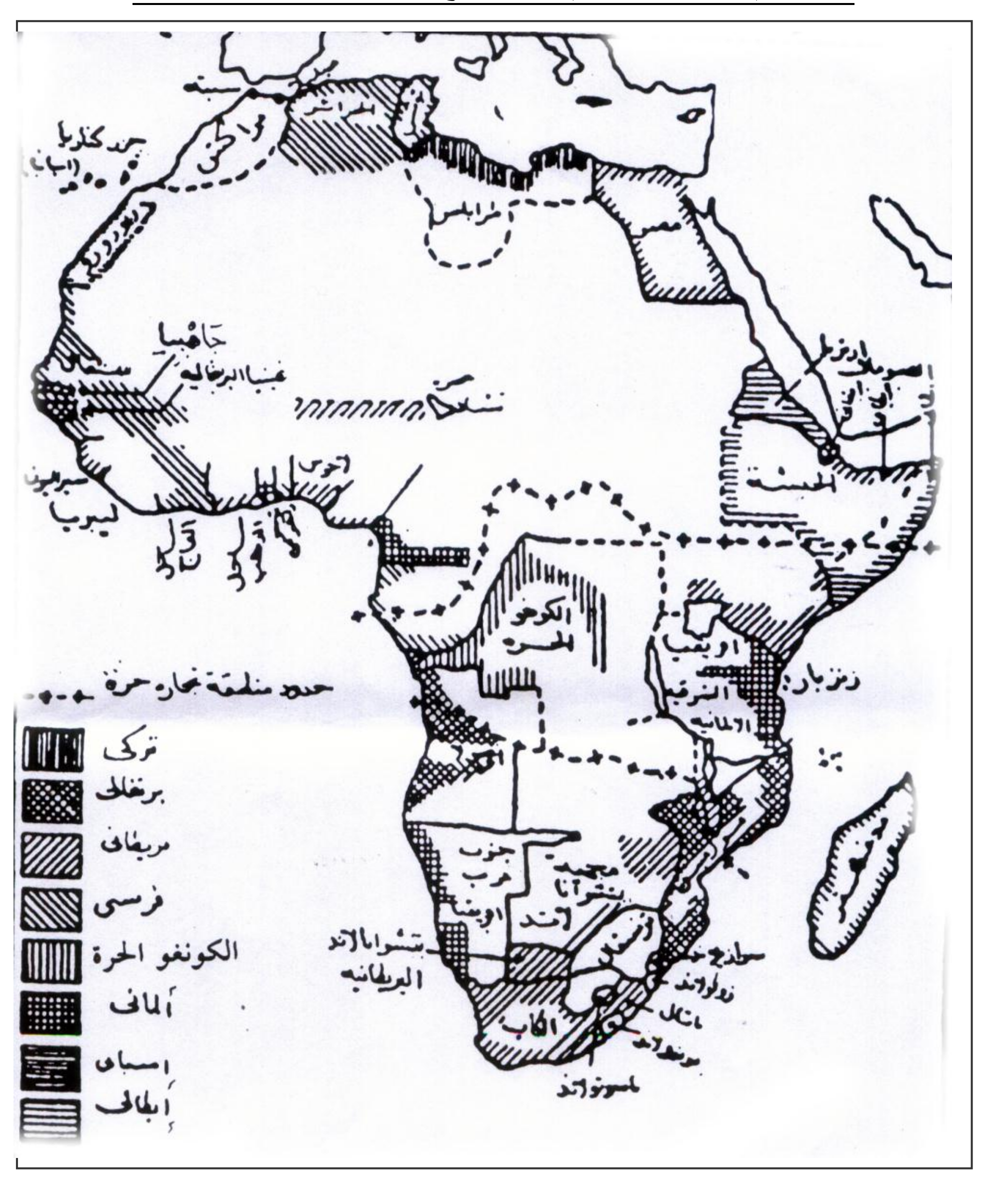
ملحق رقم (١) / خارطة رقم (١): توضح الأوضاع السياسية في أفريقيا عام ١٨٨٠



(١).

(١) د. عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لافريقيا، ص ٢١.

ملحق رقم (٢) / خارطة رقم (٢): توضح القارة الأفريقية عام ١٨٩١[1]



(١) عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، المسلمون والاستعمار الاوربي لأفريقيا، ص ٣١.

هوامش البحث:

(١) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج ١، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣) حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ص ٣٠ ؛ هارفي ماجدوف، الامبريالية، ط ١، بيروت، ١٩٨١، ص ٢٧.

(٤) إن الكلمة الأساسية التي اشتق منها المصدر: (الاستعمار) تستمد أصلها من كلمة (مستعمر) المنحدرة من الأصل اللاتيني (كلوناس) (**Colonus**) والكلمة اللاتينية بالمعنى الحرفي تدل على(زراعة الأرض) أو (زراع الأرض) أو (ذلك الذي يفلح الأرض مقابل جزء من ثمنها)، وحينما بدأت روما تتوسع في دولتها، اتسع معنى كلمة (كلوناس) واشتق منها لفظ (كلونيا) (مستعمرة) (**Colonia**). للتفصيل ينظر: غي دو بوشير، تشريح جثة الاستعمار، ترجمة: أدوار الخراط، ط ١، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٣.

(٥) سيار كوكب الجميل، تاريخ تكوين العرب الحديث، ط ١، الموصل، ١٩٩١، ص ٤٠.

(٦) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣، ؛ د. رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٥.

(٧) رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ١٥ – ١٦ ؛ حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٥.

(٨) يذكر رجب حراز بان الرحالة المبشر دافييد ليفنجستون (١٨١٣ . ١٨٧٤م) قد ((دأب في رحلاته الأخيرة على الإشارة من وقت لآخر إلى الإمكانيات الاقتصادية للأقاليم التي يعبرها أو يسمع عنها. ومع أن بعض المؤرخين الانجليز يزعمون بان ليفنجستون لم تكن تراوده أية أفكار امبريالية، وإنما كان همه . على حد قولهم . البحث عن نهر صالح للملاحة في إفريقيا الشرقية، حتى تتمكن البواخر البريطانية من الدخول بواسطته إلى قلب القارة، أو

بعبارة أخرى فتح طريق (التجارة) إلى الداخل كوسيلة لإنقاذ الإفريقيين من الفقر الذي يرسفون في أغلاله وللقضاء على تجارة الرقيق وإحلال تجارة مشروعة محلها، إلا أن من الثابت أن ليفنجستون قد وضع على الأقل بدعوته لضم إقليم نياسا للتاج البريطاني أساس تكوين محمية نياسيا لاند عام ١٨٩١م)). ينظر: رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال، القاهرة، ١٩٧١، ص ٤٧.

(٩) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٥ ـ ١٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١١) رجب حراز، المصدر السابق، ص ٤٥ ـ ٤٦ ؛ حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦.

(١٢) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٣) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٤٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٦ ؛ ويتطرق إلى هذه الناحية المهمة من نواحي الاستعمار الدكتور إبراهيم خليل احمد ومعه د. عوني عبد الرحمن السبعاوي في كتابيهما المعنون، تاريخ العالم الثالث الحديث، الموصل، ١٩٨٩.

(15) A. M., England and the Sues Rout in the Eighteenth Century , Cairo , 1957 , PP. 20 – 21.

(16) Ibid , P. 21.

(17) F. B., Colonial Rule in Africa , London , 1979 , pp. 13 – 14.

(١٨) جوزيف جمبرلن، الاستعمار الأوربي الأسباب والنتائج، ترجمة: سداد ميخائيل، بيروت، ١٩٦٣، ص ١١ ـ ١٢.

(19) F. B., Op., Cit., P. 14.

(20) F. B., Op., Cit., P 14 – 15؛ هاشم صالح التكريتي، الإستعمار. أشكاله. تطوراته. أساليبه، بغداد، ١٩٨٩، ص١٧

(٢١) يمكن تقسيم تاريخ الإدارة البريطانية في محمية شرق إفريقيا (**East Africa Protector**) والتي أعيدت تسميتها العام ١٩٢٠ باسم كينيا (**Kenya**) إلى أربعة مراحل للفترة الممتدة من ١٨٨٨ . ١٩٤٤م، وكالآتي:

١. مرحلة حكم الشركة ١٨٨٨ . ١٨٩٥ (**The Company era**).

٢. مرحلة حكم وزارة الخارجية ١٨٩٥ . ١٩٠٥ (**The Foreign Office era**).

٣. مرحلة حكم وزارة المستعمرات ١٩٠٥ . ١٩٢٠ (**The Colonial Office era**)

٤. مرحلة تغيير الوضع القانوني من محمية إلى مستعمرة تاج ١٩٢٠ . ١٩٤٤

(**The change of Legal Status From a Protectorate to Crown Colouy**) ينظر: صادق حسن السوداني، حركة التحرر الوطني في كينيا، محاضرات تم إلقائها على طلبة الدراسات العليا بكلية الآداب . جامعة بغداد (ماجستير . قسم التاريخ) بغداد، ٢٠٠٠م، ص ١ ؛ رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص ٧٤ . ٧٥.

(22) K. Kirkwood , Britani and Africa , London , 1965 , P. 16 ؛

محمد رياض و كوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة،بيروت، ١٩٧٣، ص ٥٢.

(٢٣) كانت مصر منذ القرن الثامن عشر موضع اهتمام انكلترا إلى الهند، ولكن مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر في نهاية القرن الثامن عشر قد أدى إلى اهتمام انكلترا بمصر ذاتها وليس كطريق إلى الهند فقط، ثم زادت أهمية مصر لدى انكلترا بعد افتتاح قناة السويس العام ١٨٦٩ للملاحة العالمية، كما زادت قيمة الساحل الشرقي لإفريقيا، ثم حدث التدخل الانكليزي في الشؤون المصرية بالصورة التي أدت في النهاية إلى احتلال القوات البريطانية للأراضي المصرية العام ١٨٨٢م والتدخل في السودان بفرض ما عرف باتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ التي قلبت الحال من سودان مصري إلى سودان انكليزي . مصري، بل وانتزاع

أملاك مصر في إفريقيا. ينظر: رأفت الشيخ، إفريقيا في العلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٠٧.

(24) K. Kir Kwood , Op., Cit., P. 24 .

(25) P. New man , Britani and North – East Africa , London , 1940 , P. 13.

(٢٦) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٢٧) في بداية عام ١٨١١ نزل الكابتن (سمي) (Smee) على ساحل إفريقيا الشرقي في رحلة للبحث وجمع المعلومات عن هذه المنطقة وأنهارها لاستعمالها في نقل السلع والمعلومات بين الشريط الساحلي والجهات الداخلية من القارة، كما زار (سمى) جزيرة بمبة وجزيرة زنجبار ودهش بازدحامها بالعرب والهنود، وهناك التقى بعدد من التجار الهنود. ينظر: المصدر نفسه، ص٨١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨١. وجدير بالذكر بان بريطانيا لم تشعر في سبعينات القرن الثامن عشر أنها بحاجة ملحة إلى تأسيس مستعمرات لها في إفريقيا الشرقية، وذلك بعد أن ضمنت لنفسها نفوذاً متفوقاً في سلطنة زنجبار، وتحكمت فيها سياسياً واقتصادياً عن طريق مكافحة تجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة، بل رسمت لنفسها استراتيجية امبريالية واضحة المعالم، هي العمل مؤقتاً من اجل تقوية سلطنة زنجبار في داخل القارة كي تؤسس من ورائها نفوذها هناك. ينظر: السيد رجب حراز، المصدر السابق، ص ٤٨.

(٢٩) وبعد ذلك وضعت زنجبار تحت الحماية البريطانية بعد أن انتزعت منها شركة إفريقيا البريطانية كينيا عام ١٨٨٧م التي صارت مستعمرة بريطانية العام ١٨٩٥م. رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٤٥ ـ ٤٦.

واستكمالاً لسيطرة بريطانيا في شرق إفريقيا، قامت وزارة الخارجية البريطانية بإصدار بلاغ مؤرخ في ١٥ حزيران ١٨٩٥ ينص على: ((إن الأراضي التي تقع في إفريقيا الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى، وموقعها بين محمية اوغندة والساحل، وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألماني، والتي لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية

البريطانية، صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا)). وأصدرت بلاغ آخر يضمن مصالحها في الغرب من إفريقيا وتحديداً أراضي (أونيورو) وكان ذلك البلاغ في ٣٠ تموز ١٨٩٦. ينظر: محمد فؤاد شكري، مصر والسودان، تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٤٦١ . ٤٦٢.

(٣٠) رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ افريقيا، ترجمة: عقيلة محمد رمضان، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٧.

وكان محتوى السياسة الاستعمارية يؤكد على (رسالتها) الثقافية والمتحضرة، أما السياسة الاستعمارية الفرنسية فكانت مستندة إلى جملة أمور مهمة وهي:

أ. حالة عدم الاستقرار التي تميز بها الحكم الفرنسي من خلال إعادة تنظيم الجهاز الإداري مرات عدة وسرعة تغيير القائمين على المناصب الحكومية الرئيسة ويعود ذلك إلى عدم الدراية الفرنسية الكافية بشؤون المستعمرات وكيفية إدارتها.

ب. قيام السلطات الفرنسية بعرقلة جميع الوسائل المؤدية إلى تطور مستعمراتها، وعملها باستمرار كي تبقيها كتوابع لها في جميع وسائل الإنتاج.

ج. دعم السلطات الفرنسية لأصحاب رؤوس الأموال من الفرنسيين للقيام بالعمليات المالية الرامية لتحقيق اكبر استغلال ممكن وتأسيس فرع للبنوك الفرنسية في المستعمرة.

د. فرض السلطات الفرنسية لضرائب جديدة زيادة على الضرائب الموجودة أصلاً في المستعمرة، وبشكل فاق كثيراً الضرائب التي كانت تدفع للحكومة المحلية السابقة.

هـ. محاولات السلطات الفرنسية إتباع سياسة طمس المعالم القومية، منها اعتبار لغات الدول المستعمرة لغة أجنبية وتأتي بالمرتبة الثانية بعد اللغة الفرنسية واعتبارها هي الأساس في كافة المجالات، أي بمعنى آخر إتباع سياسة (الفرنسة)، كما اتبع الفرنسيون نظاماً تعليمياً

خاصاً يختلف عن النظام التعليمي في فرنسا نفسها، هذا فضلاً عن استعمالها لسياسة (فرق تسد)(David and Rule).

ينظر: كوامي نكروما، الاستعمار الجديد في آخر مراحل الاستعمارية، ترجمة:عبد الحميد حمدي، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٦ ؛ شوقي السكري، الاستعمار والتعليم، مجلة (العربي)، العدد (٣٠٢)، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٢٠ ؛ مجيد حميد يونس السامرائي، عروبة البربر في المغرب العربي، مجلة (الحكمة)، العدد (٧)، السنة الثانية، بغداد، ١٩٩٩،ص ١١٦.

(٣١) محمد رياض و كوثر عبد الرسول، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣٢) أرادت فرنسا ربط مستعمراتها في غرب إفريقيا بمستعمراتها في شرق إفريقيا (جبيوتي) بمشروع من الغرب الى شرق القارة. ينظر: رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٤١.

(٣٣) كانت (الصومال) لا تزال ضمن الممتلكات المصرية حتى العام ١٨٨٤م حين تم إخلاؤها من الجنود والموظفين المصريين أثناء الاحتلال البريطاني لمصر، فتم تقسيمه بين كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا، وتم تحديد الحدود باتفاق بين فرنسا وايطاليا وإثيوبيا وانكلترا، وكانت محمية الصومال البريطاني تعد امتداداً للمنطقة الممتدة على الساحل الجنوبي لخليج عدن، ومن ثم فقد كانت تحكم بواسطة الحاكم الانكليزي في عدن بصفته حاكماً للهند. ينظر: رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٤٤.

(34) R. Coupland , The Exploitation of East Africa (1856 – 1890) , London , 1939 , P. 338 ؛

شارل اندريه جوليان، تاريخ إفريقيا، سلسلة الألف كتاب، ترجمة: طلعت عوض أباظة، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥٤ . ١٥٥.

(٣٥) وقد تطرقنا فيما سبق من الدراسة بان السياسة الفرنسية الاستعمارية كانت قد اعتمدت في احد ابرز أوجهها على سياسة التفرقة العنصرية والطائفية من خلال سياسة (فرق تسد)، وما عملته من مشاكل بين (عفر) و (دناكل) كان يصب في صالح استمرارية

السيطرة الفرنسية على الإقليم وأبعاده عن بقية الأرض الصومالية الخاضعة للطليان والانكليز. يراجع: د. رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٧٢.

(٣٦) د. محمد رياض و د. كوثر عبد الرسول ، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣٧) د. محمد صفي الدين، إفريقيا بين الدول الأوربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٩٥.

(٣٨) شارل اندريه جوليان، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٣٩) جاد طه، الصراع الاستعماري في حوض النيل، بلا، د. ت، ص ٣.

(42) M. Viscount , England in Egypt , London , 1904 , P. 11.

(٤١) حملة بحرية عسكرية بقيادة الكابتن الفرنسي (مارشان) (Marchand) و (١٢٠) جندي سنغالي و (٧) ضباط فرنسيين، أبحرت العام ١٨٩٨م مستهدفة احتلال السودان عن طريق شق طريقها إلى وادي النيل من الغرب وقد لقيت مقاومة عنيفة من السكان المحليين، وتسببت هذه الحملة بالوصول إلى حالة الصدام بين بريطانيا وفرنسا. لمزيد من التفصيلات عن حادثة فاشودة. ينظر: جاد طه، المصدر السابق، ص ٣٣ . ٤٩.

(٤٢) جاد طه، المصدر السابق، ص ٣.

(43) M. viscount , Op , Cit., P. 11 – 12.

ارتبط السودان بمصر بروابط متينة، إذ إن الطبيعة وحدت بينهما بسريان النهر العظيم في كل منهما، وزاد من هذا الاتصال إن البلدين يطلان على البحر الأحمر، مما سهل التأثير المتبادل لكل إقليم على الآخر، حتى جاء الفتح العربي وقوى الروابط بإدخاله الإسلام واللغة العربية فيهما... وكان وادي النيل وبالتالي إفريقيا بعيداً عن السياسة الأوربية حتى حملة بونابرت على مصر في عام ١٧٩٨م، إذ إن هذه الحملة نبهت الأذهان إلى مكانة هذه المنطقة من العالم من الناحية الستراتيجية، ولم تنس بريطانيا مشروعها للسيطرة على مصر بعد طرد الفرنسيين منها، فأرسلت أسطولها إلى الإسكندرية بقيادة فريزر العام ١٨٠٧م لكن الحملة فشلت فشلاً ذريعاً، وبقيت الدول الأوربية تراقب تطور الأحداث في تلك المنطقة وتوالي نشاطها ومشروعاتها

التقليدية فيها حتى جاءت فرصتها للتدخل في شؤون المنطقة والتي انتهت بالاحتلال البريطاني لمصر العام ١٨٨٢م.

يراجع: جاد طه، المصدر السابق، ص ٥ ـ ٦ ؛ نسيب الاختيار، مصر الثورة، بيروت، د. ت، ص ١٥ ـ ١٦، ٢٦.

(٤٤) رجب حراز، المصدر السابق، ص ٣٦.

(45) R. Coupland , The Amerian Revolution and the British Empire , London , 1930 , PP. 33 – 35.

(46) Ibid , P. 35.

(47) V. Ortroy , Conventions Internabionales definissant les limites actuelles des Possession , Protectorats et spheres d Influence en Afrique , Paris , 1898, P. 37.

(٤٨) لم تكن السياسة التي اتبعتها بريطانيا في زنجبار والخاصة بمحاربة الرق وتجارة الرقيق الا ذريعة للتوغل في إفريقيا الشرقية وإخضاعها لنفوذها الدائم.

ينظر: رجب حراز، المصدر السابق، ص ٣٧.

(49) V. Ortroy , Op., Cit., P. 36.

(٥٠) تم إرسال بعثة خاصة برئاسة (سير بارتل فريل) (Sir B. Frel) إلى حاكم زنجبار تعرض عليه مسودة الاتفاقية أو المعاهدة، وقد وصلت البعثة في الثاني عشر من كانون الثاني ١٨٧٢ م، لكنها فشلت فشلاً ذريعاً في إقناع حاكم زنجبار السيد (برغش) الذي كان قد خلف أخاه السيد (ماجد) المتوفى في السابع من تشرين الأول ١٨٧٠م، وبعد عودة البعثة تبعاً لفشلها في تحقيق غرضها المنشود أصدرت حكومة الهند قراراً يتم بموجبه تعيين (كيرك) وكيلاً سياسياً لها في زنجبار، يتبعه تثبيت الأخير كقنصل بريطاني في زنجبار من جانب وزارة الخارجية البريطانية، وأخيراً بسبب التلويح باستعمال القوة المسلحة ضد بلاده، اضطر (برغش) للتوقيع على المعاهدة المقترحة في الخامس من حزيران العام ١٨٧٣م. يراجع: رجب حراز، المصدر السابق ؛ كذلك ينظر: نص المعاهدة في:

R. Coupland , Op., Cit., 212.

(٥١) عبد الغني خلف الله، مستقبل إفريقيا السياسي، ط ٢، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٤ . ٤٥.

(٥٢) رجب حراز، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٥٤) رجب حراز، إفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربي، القاهرة، د. ت، ص ١٨٧ . ٢٣٠. وهذه الصفحات تتعلق بالحملة المشار إليها وتداعياتها.

(٥٥) أبدى العديد من المؤرخين أسفهم لفشل المشروع، فقال نيوتون: ((انه لو قدر لهذا المشروع النجاح وقتذاك، لكانت كل المنطقة الشاسعة التي تمتد من البحيرات العظمى في الاتجاه الجنوبي إلى المحيط الهندي، ومن الحدود البرتغالية في الجنوب إلى الصومال في الشمال، قد دخلت تحت الحماية البريطانية ولما كان هناك أي احتمال لتقسيم تلك المنطقة بين الدول الأوربية، كما حدث في السنوات القليلة التالية))، أما إيفانز فكان يرى بان ((نجاح المشروع سيكون كفيلاً بإدخال كل المنطقة الواقعة بين بحيرة نياسا جنوباً وبحيرة رودلف شمالاً في دائرة الحكم البريطاني))، وكان ذلك في العام ١٨٧٧ والذي قدم فيه ماكينون مشروعه إلى السيد برغش بدلاً من عام ١٩١٨م. ينظر: رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٥٠ . ٥١.

(56) G. L. Cecil , The Life of Robert , Marguis of Salisbury , V. 4 , London , 1932 , PP. 232 – 240.

(٥٧) أفصح سولسبري، فيما بعد عن رأيه بشخصية ماكينون، وكان ذلك لحظة اشتداد التنافس البريطاني . الألماني في إفريقيا الشرقية أوائل تسعينيات القرن التاسع عشر، فقال: ((أنا اعتقد بان ماكينون لا يمتلك مطلقاً أية قدرة على تنفيذ مشروع يتوقف نجاحه على حزم صاحبه وذكائه، كما انه ليس لديه طاقة لعمل شيء إلا التنازع مع الألمان)). رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٥١.

(٥٨) يذكر السيد رجب حراز بأنه من الخطأ اعتبار معارضة (سولسبري) للمشروع المذكور بمثابة الشاهد على الأفكار السياسية لحزب المحافظين آنذاك، بل كانت برهاناً على قبضة سولسبري الحديدية على الشؤون الامبريالية. المصدر نفسه ، ص ٥٢.

(٥٩) رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٥٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٦١) رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٥٣.

(٦٢) زاهر رياض، استعمار إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٣٠.

(٦٣) هربرت فيشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث، تعريب: احمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٣٨٦ . ٣٨٧.

(64) G. Tull and P. Bulwer , Britain and the World in the 20 th Century , London , 1971 , P. 5.

(٦٥) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٩.

(٦٦) محمد مصطفى صفوت، مؤتمر برلين وآثاره على البلاد العربية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٨٥.

(٦٧) عبد الملك عودة، السياسة والحكم في إفريقيا، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٩٣.

(٦٨) د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٠.

(٦٩) عبد الغني خلف الله، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٧٠)المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧١) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

ويذكر المؤرخ الانكليزي رونالد روبنسون بان ((ازدياد التكالب الاستعماري على القارة السمراء كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاحتلال الفرنسي لتونس العام ١٨٨١م والاحتلال البريطاني لمصر العام ١٨٨٢م، إذ ازدادت عملية التسابق الاستعماري لإيجاد موطئ قدم يخدم مخططات الدول الكبرى آنذاك)).

R. Robinson , Africa and the Victorians , New York , 1969 , PP. 163 – 165.

(73) R. Robinson , Africa and the Victorians, New York , 1969, P. 164 – 165.

(٧٤) شوقي عطا الله الجمل، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٠٩.

(٧٥) جون هاتش، تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبد العليم السيد فهمي، القاهرة، ١٩٦٩، ص ١١ - ١٢.

(٧٦) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٥.

ويذكر الدكتور عبد الله عبد الرزاق أن بريطانيا لم تعلم إلا في وقت متأخر بالمساعي الألمانية . الفرنسية، وعلى الرغم من ذلك فإنها، أي بريطانيا، وافقت على الحضور. المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٧٧) أجرى الألمان والفرنسيون قبيل انعقاد المؤتمر سلسلة من الاتصالات انتهت بموافقة فرنسا على مقترحات الألمان بشأن بنود المؤتمر، وكان ذلك في ١٧ آب ١٨٨٤م، وتضمنت الأسس:

أولاً: حرية التجارة والملاحة في حوض نهر الكونغو.

ثانياً: تطبيق مبادئ مؤتمر فينا عام ١٨١٥م بشأن حرية الملاحة في الأنهار الدولية.

ثالثاً: وضع أسس جديدة للمناطق التي يتم احتلالها في المستقبل.

مقتبس من: د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٧٨) يذكر الدكتور رأفت الشيخ بأنه: ((على الرغم من أن المؤتمر انعقد أساساً لبحث موضوع الادعاءات البلجيكية في حوض نهر الكونغو في مواجهة الادعاءات الفرنسية شمال النهر والادعاءات البرتغالية جنوب النهر، إلا أن أثره على الاستعمار الأوربي في إفريقيا السوداء كلها كان أكثر اتساعاً، وكان أقصى ما سعى إليه هو محاولة وضع مبدأ يمكن على أساسه دراسة الادعاءات الاستعمارية والاعتراف بها.

ينظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٦ ؛ رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٣٥.

(٧٩) رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨ ؛ رجب حراز، المصدر السابق، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٨٢) مقتبس من: رأفت غنيمي الشيخ، إفريقيا في التاريخ المعاصر، ص ٣٨.

أما فيما يخص الدول المشاركة في المؤتمر فكان عددها (١٤) دولة، وقد تمت الإشارة إليها سابقاً.

(٨٣) اختلف المؤرخون حول أصل شعب الفولاني (**Folany**)، فمنهم من يرى أن الفولاني من البربر، وأنهم انحدروا من منطقة أدرار شمال السنغال، واندفعوا إلى السودان الغربي بعد طرد المسلمين من الأندلس، واشتغلوا بالزراعة والرعي، ويرى آخرون بان الفولاني قد انتشروا بالتدريج في السودان الغربي وأعالي السنغال خلال ازدهار إمبراطورية غانا، وأنهم شقوا طريقهم إلى بلاد الهوصا في نهاية القرن الثالث عشر الميلادي، وصاروا قوة مسيطرة بعد نجاح حركة الجهاد الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي عام ١٨٠٤م. ولمزيد من التفاصيل عن قبائل الفولاني، ينظر: د. عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، الإسلام والحضارة الإسلامية في نيجيريا، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٤.

(٨٤) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٢٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٨٦) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٢٨ . ٢٩.

(٨٧) جرت المفاوضات بين وزارتي الخارجية الألمانية والبريطانية في لندن، وقد توصل الجانبان في الأول من تشرين الثاني العام ١٨٨٦م إلى اتفاقية بريطانية . ألمانية لتقسيم مناطق نفوذهما في إفريقيا، وكان من أهم بنودها ما يلي:

١. تعترف بريطانيا وألمانيا بحقوق سيادة زنجبار في إفريقيا الشرقية، ويشمل ذلك جزر زنجبار وبمبة ولامو، والشريط الساحلي الذي يبلغ طوله (٦٠٠) ميل وعرضه (١٠) أميال كما يضم موانئ قسمايو وبراوة ومقديشو وغيرها.

٢. تؤيد بريطانيا ألمانيا في مفاوضاتها مع السلطان، بهدف تأجير جمركي دار السلام وبانجاتي لشركة افريقية الشرقية الألمانية.

٣. يقسم الإقليم الواقع بين نهري رفوما وتانا إلى منطقتي نفوذ بريطانية وألمانية، وتكون الأراضي التي تقع شمال الخط الفاصل بينهما خاضعة للنفوذ البريطاني، والأراضي الواقعة جنوبه، تخضع للنفوذ الألماني، وتعهدت كل من الدولتين بعدم التدخل في منطقة نفوذ الدولة الأخرى بأية صورة.

٤. تستعمل بريطانيا مساعيها (الحميدة) للوصول إلى تسوية ودية للخلافات التي قد تنشب بين السلطان وشركة إفريقيا الشرقية الألمانية، فيما يتعلق بمقاطعات كليمنجارو.

٥. تعترف الدولتان بان الشريط الساحلي الممتد بين كيبيني والطرف الشمالي لخليج ماندة، هو ساحل سلطنة (ويتو) التي أعلنت ألمانيا حمايتها عليها في ٤ حزيران ١٨٨٥م.

٦. تعمل الدولتان معاً لدعوة سلطان زنجبار للتوقيع على القرار النهائي لمؤتمر برلين.

٧. تنضم ألمانيا للتصريح الثنائي البريطاني . الفرنسي لعام ١٨٦٢م بشأن الاعتراف باستقلال سلطنة زنجبار.

ينظر: حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٣ . ٩٤ ؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٦٥ . ٧١.

(٨٨) ينظر: ملحق رقم (٢) / الخريطة رقم (٢) / إفريقيا بعد مؤتمر برلين.

(٨٩) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٤.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٩٤ . ٩٥ ؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٧١.

(٩٢) أسست (شركة إفريقيا الشرقية البريطانية) في الثالث من أيلول العام ١٨٨٧م واستلمت امتيازاً من الحكومة البريطانية لخمسون عاماً يتيح لها إدارة ما يعرف بكينيا في التاسع من تشرين الأول العام ١٨٨٧م. ومنذ العام ١٨٩٤م بدأت الشركة تظهر عجزاً مالياً في إدارة شؤون محمية شرق إفريقيا (كينيا)، الأمر الذي دفع حكومة سالسبوري لشراء موجودات الشركة لتصبح كل من كينيا واوغندة تابعتين بشكل مباشر إلى الحكومة البريطانية، وبذلك انتقلت إدارة اوغندة وكينيا إلى وزارة الخارجية البريطانية في الأول من تموز ١٨٩٥.

ينظر: صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ص ٢.

(٩٣) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٩٥ . ٩٦ ؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٧٢.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٧٣ ؛ حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٩٦) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٦ ؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٧٥.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٨١ ؛ حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٩٨) قضت معاهدة (هليجولاند) بإعادة تقسيم منطقة شرق إفريقيا بين بريطانيا وألمانيا، والملفت للنظر في بنود المعاهدة انها نصت على فرض حماية بريطانية على بمبة وزنجبار

مما يعني التخلي عن مبدأ استقلال سلطنة زنجبار والمعلن في اتفاقية العام ١٨٦٢م. للاطلاع على بنود معاهدة (هليجولاند) يراجع: د. حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٩٧ . ٩٨ ؛ رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٨٢ . ٨٣.

(٩٩) لمزيد من التفصيلات عن هذه المرحلة، ينظر: رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ٩٠ . ١٦٢.

(١٠٠) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٣٠ . ٣٢.

(١٠١) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٠٤) رجب حراز، بريطانيا وشرق إفريقيا، ص ١١٢.

وكانت الحكومة البريطانية قد عرضت رسمياً في العام ١٩٠٢م على المنظمة الصهيونية العالمية أن يتوطن اليهود في شرق إفريقيا (كينيا واوغندة) وان يقيموا لهم وطناً هناك، ولكن العرض قوبل بالرفض العام ١٩٠٤م من جانب المؤتمر السابع للمنظمة الصهيونية العالمية، وفي نفس العام أيضاً أصدرت الحكومة البريطانية قانوناً آخر عرف بقانون أراضي التاج (Crown Lands Ordiance) أباح لحاكم عام محمية شرق إفريقيا التصرف بأراضي التاج ببيعها للمستوطنين الأوربيين أو تأجيرها لهم لمدة (٩٩) سنة، وكان هدف القانون الأساسي (تشجيع الاستيطان الأوربي في محمية شرق إفريقيا) من خلال إغراء المستوطنين الأوربيين على النزوح إليها وتملك أرضها بشروط مغرية، كما استبعد القانون غير الأوربيين من التملك أو الاستئجار في الهضبة أو الأرض المرتفعة.

السيد رجب حراز، المصدر السابق، ص ١١٢ . ١١٣.

(١٠٥) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٣٣.

(١٠٦) شوقي الجمل، المصدر السابق، ص ٤٩١ . ٤٩٢ .

(١٠٧) حلمي محروس إسماعيل، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(١٠٨) عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، ص ٣٤.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.